

CD/PV.73  
27 March 1980  
ARABIC  
Original : ENGLISH

محضر نهائي للجلسة الثالثة والسبعين

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف ،  
يوم الخميس ، ٢٧ آذار / مارس ١٩٨٠ ، الساعة ١٠/٣٠ صباحاً

الرئيس : السيد يوبي وان (الصين)

الحاضرون في الجلسة

- اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية : السيد ف • اسرائيليان  
السيد ب • بروكوفيف  
السيد ميخائيل شيليين  
السيد ف • م • فانجا  
السيد فلاديمير اوستينوف  
السيد الكسندر تيورنكوف  
السيد يورى كليوكين  
السيد إي • ك • بوتياركين  
السيد فيسيها يوها نيس : اثيوبيا  
السيد البرتو دومونت : الأرجنتين  
الآنسة نيللي فريري بجناباد  
السيد ألن بيهم : استراليا  
السيد نوربرت كلنغر : المانيا ( جمهورية - الاتحادية )  
السيد هلموت مولر  
السيد جماريس بي سليمان : اندونيسيا  
السيد ه • م • سيلابان  
السيد جاهنجير أميري : ايران  
السيد ماوريتسيو مورينو : ايطاليا  
السيد كارلو فرايتسكي  
السيد فولكو دي لوكا  
السيد جمشيد ماركر : باكستان  
السيد منير أكرم  
السيد سيلسو انطونيو دي سوزا اي سيلفا : البرازيل  
السيد سيرجو دوارته  
السيد ج • م • نوار فاليس : بلجيكا  
السيد فيليب بيرغ  
السيد ب • فوتوف : بلغاريا  
السيد بيتار بوبتشيف  
السيد سا هلانغ : بورما  
السيد ني وين  
السيد بوغيميو سويكا : بولندا  
السيد هنريك باتش

الحاضرون في الجلسة (تابع)

- بيرو : السيد خوان اوريتش مونتيرو  
تشيكوسلوفاكيا : السيد باول لوكيش  
السيد ايفجين زاو توتسكي  
السيد ف • روهال الكيف  
الجزائر : السيد أنيس صالح باي  
السيد أ • بن يامينا  
السيد غرهارد هرذر  
السيد مانفرد كراتسينسكي  
السيد كالفوس  
رومانيا : السيد كونستانتين ايني  
السيد تيودور ميليسكانو  
زائير : السيد كالونجي تشيكالا كاكواكا  
سرى لانكا : السيد أ • بن فونسيكا  
الآنسة لاشني ناغاناتهان  
السويد : السيد كورت ليدغارد  
السيد لامس نوربيرغ  
السيد س • تيولسين  
السيد ستيف سترومبيك  
الصين : السيد يوبي وان  
السيد ليانغ يوفان  
السيد يانغ هوشان  
السيد يانغ مينغ ليانغ  
السيد بان زين كيانغ  
فرنسا : السيد فرنسوا دي لاغورس  
السيد ج • دي بوس  
السيد ميشيل كوتور  
فنزويلا : السيد ادولفو راؤل تايلاردات  
السيد ه • ارتياغا  
كندا : السيد د • س • ماكفيل  
السيد ج • سيمار

الحاضرون في الجلسة (تابع)

- كوبا : السيد لويس سولا فيلا  
السيد فرانك اوريتس  
السيدة فيرا بورودوسكي ياكيفيتش
- كينيا : السيد سيمون شيتيمي
- مصر : السيد عمران الشافعي  
السيد محمد البرادي  
السيد نبيل فهمي
- المغرب : السيد علي الصقلي  
السيد محمد الشرايبي
- المكسيك : السيد الفونسو غارثيا روبليس  
السيد ميغيل انخيل كاثيريس
- المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية : السيد نويل مارشال  
السيد فيليب فرنسيس
- منغوليا : السيد دوجر سورانجين ارد مبلغ  
السيد ل • اردنشولون
- نيجيريا : السيد اولو اينيجي  
السيد ت • اولوموكو
- الهند : السيد ش • غاريخان  
السيد ش • ساران
- هنغاريا : السيد ايمرى كوميفش  
السيد تشابا غيورفي
- هولندا : السيد ريخارد فاين  
السيد هندريك فاغنماكرز  
السيد ف • ترويشا فان شلتنغا  
السيد ب • فريك
- الولايات المتحدة الامريكية : السيد تشارلز فلورى  
السيد الكزاندر اكالوفسكي  
السيد م • ديلي  
السيد تايلور  
السيد جون ماكدونالد  
السيد ه • ويلسون

الحاضرون في الجلسة (تابع)

اليابان :

السيد يوشيو اوكاوا  
السيد تادا يوكي مونويا ما  
السيد لو - اي - تي - اي - شي - اي  
السيد كينجي مياتا

يوغوسلافيا :

السيد ماركو فرونييتش  
السيد دراغومير ديوكيتش  
السيد ميودراغ ميخايلوفيتش

أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي  
للأمين العام:

السيد ر • جايبال  
السيد ج • مارتنسون

مساعد الأمين العام لنزع السلاح:

السيد عمران الشافعي ( مصر ) : يسعدني اليوم ، وقبل أن أبدأ كلمتي حول بند جدول أعمال اللجنة الخاص بالبرنامج الشامل لنزع السلاح ، أن أعرب لكم عن خالص تهنئتي وتهنئة وفدى لتوليكم رئاسة لجنتنا خلال شهر آذار / مارس لهذا العام ، ان مصدر سعادتي مزدوج نظرا لما لبلدينا من علاقات وطيدة ومتطورة ، ولثقتي في كفاءة تكم الشخصية وقد رتكم على ادارة أعمال لجنتنا بنجاح والتي ظهرت خلال توجيهكم لأعمال اللجنة حتى الآن .

وأريد كذلك أن أتوجه بالشكر الى السيد ماكفيل سفير كندا لجهوده البناءة في رئاسة اللجنة خلال شهر شباط / فبراير والتي أدت الى الاتفاق على جدول أعمال اللجنة للجزء الأول من الدورة ، فضلا عن وضع حجر الأساس والتمهيد للاتفاق حول انشاء الأفرقة العاملة .

وتنص الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة على أن الهدف النهائي لجهود جميع الدول ينبغي أن يظل نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية فعالة ، وعلى أنه لكي يصبح نزع السلاح حقيقة واقعة فان من الجوهرى الاتفاق على سلسلة من التدابير المحددة لنزع السلاح يتم انتقاؤها باتفاق عام ، كتلك التدابير التي تتوافق الآراء على أن تحقيقها يبدو على المدى القصير أمرا ممكنا ، كما أن من الضروري الاتفاق على اجراءات لاعداد برنامج شامل لنزع السلاح وينبغي أن يفضي هذا البرنامج ، بعد مروره بكافة المراحل الضرورية الى نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية فعالة .

وقد حددت الوثيقة الختامية في الفقرة رقم ٤٥ أولويات نزع السلاح على النحو التالي :  
الأسلحة النووية ، والأسلحة التدمير الشامل الأخرى بما فيها الأسلحة الكيميائية ، والأسلحة التقليدية بما فيها تلك التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ، وتخفيض القسوات المسلحة .

ومن هذا المنطلق فقد كلفت الجمعية العامة هيئة نزع السلاح أن تنظر في وضع عناصر البرنامج الشامل لنزع السلاح كتوصيات ترفع للجنة نزع السلاح عن طريق الجمعية العامة وهو الأمر الذى تحقق بموجب تقرير هيئة نزع السلاح للجمعية العامة المعروض على لجنتنا ، وبمقتضى قرار الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين فانه يتعين على لجنة نزع السلاح بلورة عناصر البرنامج الشامل وبحيث يشمل جميع التدابير التي من مؤداها تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة في عالم يسوده السلم والأمن الدوليان ويتعزز ويتوطد فيه النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، كما ينبغي أن يتضمن البرنامج الشامل اجراءات مناسبة لضمان ابقاء الجمعية العامة على علم تام بالتقدم المحرز في المفاوضات بما في ذلك تقييم الحالة عند الاقتضاء والقيام على وجه الخصوص باستعراض مستمر لتنفيذ البرنامج .

وفي هذه المناسبة أود أن أعبر عن ارتياح بلدى لبدى التفاوض حول كيفية تحقيق نزع السلاح العام والكامل بعد عقدين من الزمان انحصرت فيهما الجهود حول تدابير جزئية ومرحلية .

ولعله من التكرار تأكيد الأهمية الكبرى التي يعلقها بلدى على النتائج التي حققتها المدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، وأهمية الاحتفاظ بقوة الدفع التي تولدت عن هذه المدورة بالانتهاء من وضع البرنامج الشامل في أقرب وقت وقبل المدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، وفي هذا الشأن فان توافر الارادة السياسية للدول وخلق مناخ دولي يتميز بوجود توازن في المسؤوليات والالتزامات بين الدول النووية وغير النووية والعمل على حل المشاكل

السياسية بالطرق السلمية ودعم اجراءات بناء الثقة الدولية هي متطلبات مسبقة واجراءات يجب أن تتم وتتوازي مع نزع السلاح العام والكامل •

وفي رأى بلدى أن البرنامج يجب أن يتكون من مجموعة من الخطوات أو الاجراءات العملية والتفصيلية المحددة تحت رقابة دولية فعالة على أساس المبادئ الواردة في الفقرات ٢٥ الى ٤٢ من الوثيقة الختامية وأن ينفذ في اطار جدول زمني محدد وعلى مراحل آخذاً في الاعتبار أولويات نزع السلاح التي أشرت اليها وعلى أن تستمر الأمم المتحدة في أن تلعب الدور الرئيسي في النظر في البرنامج الشامل واقارره وتطبيقه •

وأود أن أستعرض باختصار أهم العناصر الأساسية التي يجب في رأى بلدى أن يتضمنها البرنامج الشامل •

### أولاً - نزع السلاح النووي

يعطي بلدى كما يعطي المجتمع الدولي أولوية وأهمية كبيرة لتحقيق نزع السلاح النووي وفي هذا الاطار هناك حاجة ملحة لوقف التسابق على التسلح النووي وانهاء خطر الحرب النووية ووقف انتاج واستحداث الأسلحة النووية ووسائل نقلها وازالة مخزون الأسلحة النووية وانتاج المواد الحرارية للأغراض العسكرية وتحريم استخدام السلاح النووي أو التهديد باستخدامه ، واعطاء ضمانات أمن دولية فعالة للدول غير النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها • ومن هذا المنطلق فان ابرام اتفاقية لحظر التجارب النووية هي أحد الأولويات الملحة ، ولا شك أن الانتهاء الى نتائج ايجابية للمفاوضات الثلاثية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا في هذا الخصوص سوف يساهم في تمكين لجنة نزع السلاح من الاضطلاع بمسؤولياتها في التوصل الى تلك الاتفاقية •

ويود وفدى الاشارة كذلك الى أهمية حظر الانتشار النووي وأهمية عالمية الانضمام الى اتفاقية عدم الانتشار حيث يعتبر ذلك شرطاً أساسياً لتحقيق السلم والأمن في المناطق المختلفة في العالم وخاصة المناطق الحساسة وفي هذا الشأن فاننا نأمل أن يسفر المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية عدم الانتشار النووي عن نتائج يمكن على ضوءها تحقيق عالمية الانضمام اليها • وبهذه المناسبة وفي ضوء الأنباء الخطيرة والمزعجة التي تردت أخيراً عن قيام اسرائيل وجنوب افريقيا بتفجيرات نووية ، أصبح لزاماً علي أن أكرر نداء بلدى بصفة خاصة لانضمام كافة دول المنطقة الى اتفاقية عدم الانتشار والموافقة على انشاء مناطق منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط وافريقيا •

وفي اطار تأييدنا لانشاء المناطق منزوعة السلاح ، فاننا نريد أن نؤكد المسؤولية الملقاة بصفة خاصة على عاتق الدول النووية تجاه هذه المناطق وضرورة احترامها لوضعها الخالي من الأسلحة النووية •

وأود أخيراً أن أشير وأن أكرر في اطار نزع السلاح النووي الى تأييد بلادي لانشاء مناطق سلم والخطوات المتصلة بذلك لتخفيض القوة العسكرية الكامنة في مناطق مختلفة وحساسة من العالم •

### ثانياً - أسلحة التدمير الشامل

وبالتوازي مع اجراءات نزع السلاح النووي ، فان تحريم أسلحة التدمير الشامل أمر ذو أولوية، وبوجه الخصوص فان اهتمام بلدى العميق للتوصل الى اتفاقية للحظر الشامل لاستحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدميرها ، كذلك فانه من الأهمية انضمام كافة الدول الى اتفاقية منع استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية والأسلحة التوكسينية وتدميرها •

### ثالثاً - الأسلحة التقليدية وتخفيض القوات المسلحة

يرى بلدى في اطار نزع السلاح العام والكامل أهمية وقف سباق التسلح التقليدى بين الدول ذات الترسانات العسكرية الضخمة والانتهاج من اتفاقية لحظر استخدام وتدمير كافة الأسلحة المفرطة الضرر أو العشوائية الأثر ، وأن يكون الحد أو التخفيض التدريجى للأسلحة التقليدية الى مستوى يتفق عليه ، وأن يؤخذ في الاعتبار احتياجات كل دولة لحماية أمنها مع دعم نظام الأمن الجماعى المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة •

وفيما يخص تخفيض القوات المسلحة ، فيرى وفدى أن امكانية تنفيذ ذلك يجب أن يتم في اطار التوصل الى نزع السلاح العام والكامل ومن خلال اجراءات بناء الثقة الدولية ويستلزم ذلك بصفة خاصة حل المشاكل السياسية الملحة وبالطرق السلمية وانهاج الاحتلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادة الدول واستقلالها وازالة القواعد العسكرية الأجنبية وانهاج الوجود العسكرى الأجنبي •

### رابعاً - اجراءات المراقبة والتحقق

لا شك أن اجراءات وتدابير نزع السلاح ذات التأثير المباشر والارتباط الوثيق بالأمن القومى للدول تستلزم وجود اجراءات موضوعية وفعالة للتحقق والمراقبة ، وارتباطا بهذا فاننا نرى أنه من الأهمية أن تصاحب اجراءات التحقق الوطنية اجراءات تحقق ومراقبة دولية باعتبارها اجراء مراقبة من ناحية ودعمًا للثقة الدولية من ناحية أخرى وأن تقوم الأمم المتحدة بائشاء المؤسسات والأجهزة اللازمة للتحقق من اجراءات نزع السلاح والاشراف على تنفيذها •

وفي النهاية فان وفدى يرى أنه في كل الخطوات والترتيبات التي تهدف الى التوصل الى نزع السلاح العام والكامل فانه يجب مراعاة الترابط الوثيق بين تلك الاجراءات والتدابير وبصفة خاصة الترابط بين نزع السلاح النووى والتقليدى وتدابير نزع السلاح العالمية والاقليمية بالاضافة الى اجراءات نزع السلاح وتدابير دعم وبناء الثقة •

ويأمل وفدى أن يتمكن الفريق العامل من بدء التفاوض حول عناصر البرنامج الشامل في أقرب وقت وأن ينجح في بلورة البرنامج الشامل لقراره من قبيل لجنتنا قبل دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح عام ١٩٨٢ •

ان ما تم الاتفاق عليه من أهداف ومبادئ في الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية وما تم تحديده من أسبقيات ، بالاضافة الى أوراق العمل والمقترحات التي سبق تقديمها الى مؤتمر لجنة نزع السلاح وما سيتم تقديمه اثناء أعمال الفريق العامل يمكن أن يشكل أساساً طيباً لتقدم المفاوضات والانتهاج منها • وفي هذا الشأن فاننا نود أن نؤيد اقتراح مندوب باكستان بأن



تقوم الأمانة بتجميع كافة الأوراق والاقتراحات الخاصة بنزع السلاح العام والكامل والبرنامج الشامل والتي سبق تقديمها خلال العقدين الماضيين •

السيد فاين ( هولندا ) : سأتناول في بياني اليوم ، بايجاز ، مسألتين كانتا

أمام هذه اللجنة على مدى الأسابيع الأخيرة في الجلسات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء •

وأود في المقام الأول أن أسجل قلق وفدى البالغ للأسلوب الذى عالجت به هذه اللجنة الطلبات التي تقدمت بها دول غير أعضاء للمشاركة في عملنا ، وذلك طبقاً للوثيقة الختامية ونظامنا الداخلي • ولهذا أود ألا أترك مجالاً لأى سوء فهم في هذه المسألة فيما يتعلق بموقف هولندا : ان هولندا مستعدة للمشاركة في توافق الآراء اليوم في هذه الجلسة بالذات ، بهدف توجيه الدعوة الى الدول الست ، التي تقدمت بطلبات ، للمشاركة في عملنا وفقاً للترتيب التي أعربت عنها • ونحن مستعدون لاتخاذ هذا القرار على أساس دراسة الطلبات كل على حدة بترتيب ورودها ، أو بأى ترتيب آخر ترغب فيه اللجنة أو حتى كلها معا • وطالما أنه سيتم اتخاذ قرار بدعوتها الآن وبدون مزيد من التأخير ينبغي أن أضيف بأننا ، ولأسباب لست بحاجة لشرحها ، لا نتطلع الى مساهمة الدول الست كلها بنفس القدر من الترقب •

ويتعلق الجزء الثاني من بياني بالأسلحة الكيميائية • وستذكرون أنني قدمت ، في بياني بتاريخ ١٧ آذار/ مارس ١٩٨٠ ، اقتراحاً الى أعضاء لجنة نزع السلاح بخصوص الأسلوب الذى يمكن للفريق العامل المخصص المعنى بالأسلحة الكيميائية أن يتبعه في عمله • كما أنني قدمت لكم الحجج الكامنة وراء اقتراحنا • ولقد اتخذ وفدى موقفاً سلبياً نوعاً ما منذ تقديمه هذا الاقتراح ، حتى يتلقى تعليقات من تلك الوفود التي ترغب في الاعراب عن آرائها • ولقد تلقينا مثل هذه التعليقات والاقتراحات من جهات عديدة •

وعلى هذا الأساس قررنا الآن أن نرفع الى هذه اللجنة ورقة العمل CD/84 •

وفي ضوء بياني بتاريخ ١٧ آذار/ مارس ، والمعروف نصه لديكم جميعاً ، فان ورقة العمل هذه لا تحتاج تعريفاً مطولاً بل يكفي القول بأن الغرض الذى تسعى اليه هولندا من تقديم ورقة العمل هذه هو أن تقوم بمساهمة اجرائية لكي يبدأ الفريق العامل المخصص المعنى بالأسلحة الكيميائية عمله على نحو معقول وناجح •

والخطوة الأولى هي خطوة رئيسية ، كما اختار لها القدر أن تكون في ميادين كثيرة من ميادين الجهود الانسانية ، وقد يكون من المفيد أن أوضح نوايانا بخصوص وضع استبيان رسمي للجنة نزع السلاح بشأن الأسلحة الكيميائية يكون بمثابة الخطوة الأولى • ونعتقد لأسباب سبق شرحها لكم ، أن وجود مثل هذا الاستبيان قد يكون مفيداً للفريق العامل المعنى بالأسلحة الكيميائية • وفي ذات الوقت أسارع لأضيف بأننا لا نعتقد بأن مثل هذا الاستبيان الخاص بلجنة نزع السلاح هو أمر لا غنى عنه • واذا ما ثبت أن وضع استبيان للجنة نزع السلاح هو أمر عسير أو يستغرق وقتاً طويلاً ، فقد يتعين على الفريق العامل أن يلغي هذه الفكرة ويقوم ، بدلاً منها ، بدعوة الوفود التي لم ترد حتى الآن على استبيان العام الماضي ، للرد عليه ، اذا رغبت في ذلك على الأقل • ولا يمكن ، بطبيعة الحال ، ارغام أحد على الرد على أى استبيان اذا لم يكن يرغب في ذلك • ويمكن أيضاً مطالبة الوفود بأن تقدم تعليقاتها على الأوراق التي قدمها وفد الولايات المتحدة ووفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في العام العاضى • وبمجرد تجميع هذه الآراء ، يستطيع الفريق العامل أن ينتقل الى دراسة الأجوبة الواردة طبقاً للخطوة ٤ من اقتراحنا •

ونعتقد أن الاجراء الذى أشرت اليه الآن قابل للتطبيق ، على الرغم من أنه يأتي في المرتبة الثانية من حيث الفعالية • ونعتقد ، من ناحية أخرى أنه سيكون من الأفضل ، من حيث تسلسل الاجراءات ومن حيث الكفاءة أيضا أن يثبت الفريق العامل قدرته على وضع استبيان للجنة نزع السلاح بشأن الأسلحة الكيميائية • هذا هو السبب في أننا نقدم اقتراحنا اليوم ضمن وثيقة العمل CD/84 •

السيد مورينو ( ايطاليا ) : أود اليوم ، باسم الوفد الايطالي ، أن اطلع اللجنة على بعض الأفكار والملاحظات المتصلة بالبند ٦ من برنامج عملنا ، الذى يتناول وضع برنامج شامل لنزع السلاح •

لقد أولت حكومتى دائما ، كما تعلمون ، اهتماما كبيرا لهذا العمل الذى نقدر ضخامته وصعوبته •

وقد سبق أن قدم الوفد الايطالي في ١٩٦٩ و ١٩٧٠ الى مؤتمر لجنة نزع السلاح مقترحات عملية - وأود أن أذكر على نحو خاص بأوراق العمل ENDC/245 و ENDC/263 و CCD/309 - التى تتصل على حد سواء بالنهج العام الذى يجب اتباعه ، وبالعناصر المحددة التى يجب أن يتضمنها برنامج متماسك ومتوازن •

وقمنا فيما بعد بتعميق أفكارنا وبإعادة صياغتها في وثيقة عنوانها " ورقة عمل تتعلق بمسألة وضع برنامج مفصل لنزع السلاح " ، أعدت في اطار الأنشطة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح وقدمت في هذا المكان عام ١٩٧٨ بالرمز CCD/548 • وهذه الوثيقة ، بمبادئها التوجيهية وعناصرها الأساسية ، لا تزال تحتفظ بكامل قيمتها •

لقد كانت حكومتى ترى دائما أن من الأمور الأساسية تخطيط أى مجهود في ميدان نزع السلاح ضمن منظور عام وشامل • وما لم يتوفر هذا المنظور ، فانه من العبث التوصل الى الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة •

وهذا لا يعني على الاطلاق التقليل من شأن دور التدابير الجزئية والمحدودة لتنظيم استخدام أسلحة بعينها ، أو تخفيضها ، أو حظرها ، وغالبا ما تكون التدابير الوحيدة الممكنة في وضع دولي لا تزال تخيم عليه ظلال تعكر صفوه • ومن ناحية أخرى ، فانه لا يمكن تقدير القيمة الحقيقية لهذه التدابير الا تبعا لما تقدمه من اسهام في عملية تدريجية ومتوازنة ترمي الى أهداف أكثر اتساعا في ميدان نزع السلاح • ولذا ، فمن المهم ألا يخيب عن البال الهدف النهائي وأن يتم وضع اطار عضوى ومبادئ توجيهية كفيلة بحفز عملنا وتوجيهه •

وبناء على ما تقدم ، رحب وفد بلادى بتوصيات الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، التى تبنت هذا النهج الشامل وعهدت الى لجنة نزع السلاح بمهمة وضع برنامج شامل لنزع السلاح •

ولكى نفي بالمهمة الموكولة الينا ، فان في حوزتنا مادة وثائقية هامة تشمل بوجه خاص :

- التوصيات المذكورة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية ؛
- العناصر التى أحالتها الينا هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ؛
- الاقتراحات وأوراق العمل المقدمة الى لجنة نزع السلاح والى هيئات التفاوض المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح التى سبقتها •

ان وفد بلدى مختبب بانشاء فريق عامل مخصص يمكن أن يشرع في مفاوضات فعالة بشأن المفهوم العام للبرنامج والعناصر المختلفة التي يتكون منها • وكانت ايطاليا قد تقدمت بفكرة انشاء فريق مثل هذا منذ الجلسة الافتتاحية لدورتنا ، وذلك في الكلمة التي ألقاها السفير مونتيزيمولو في ٥ شباط / فبراير • وأملنا أن يتمكن الفريق من بدء أعماله في أقرب وقت ممكن وعلى نحو بناء • أن المهمة الملقاة على عاتقنا هي مهمة واسعة النطاق ، وينبغي للجنة أن تجتهد لكي تؤديها بنجاح قبل الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، المقرر عقدها في عام ١٩٨٢ •

ولا أريد هنا أن أتوقف عند تفاصيل مختلف التدابير التي يرى الوفد الايطالي أنه ينبغي أن تتدرج في برنامج شامل لنزع السلاح •

ان معظم هذه التدابير واردة في ورقة العمل CCD/548 التي تنقسم الى ثلاثة أقسام رئيسية:

- ١ - الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل •
- ٢ - الأسلحة التقليدية •
- ٣ - التدابير الأخرى •

ان وجهات نظرنا بشأن أساس هذه الفئات المختلفة من التدابير ، بدءاً بالتدابير ذات الأولوية الكبرى مثل الحظر الكامل للتجارب النووية وتحريم الأسلحة الكيميائية ، معروفة تماما ولا حاجة لأن نعود الى ذكرها في هذا السياق •

وفيما يتعلق بأحد الجوانب الخاصة ، أي بمراقبة النقل الدولي للأسلحة التقليدية، قد منّا مؤخراً ورقة عمل تحمل الرمز CD/56 ، نأمل أن يكون بالامكان دراستها في مرحلة مناسبة من الدورة • بيد أننا نحفظ بحقنا في العودة الى مجمل تلك التدابير المحددة في إطار نشاط الفريق العامل، الذي سنقدم له بالتأكيد مساهمتنا البناءة •

وبهذه المناسبة أود بالأحرى أن أتوقف قليلاً عند المبادئ العامة التي ينبغي - في نظرنا - أن تسترشد بها اللجنة في أدائها لمهمتها •

وأعتقد أن الكل متفق على الاعتراف بأن نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة هو هدف نهائي لا يمكن بلوغه الا من خلال عملية تنطلق من بعض الأولويات وتتطور على مراحل. فمن الأمور الأساسية اذن أن يستوفي البرنامج المفصل لنزع السلاح بعض الشروط التي أخصها فيما يلي :

١ - التوازن بين التدابير الواجب اتخاذها في مختلف الميادين - ميدان نزع السلاح النووي وميدان نزع السلاح التقليدي - وعلى جميع المستويات : المستوى العالمي ، والمستوى الاقليمي ، والمستوى الثنائي • وهذا التوازن هو في الواقع مظهر أساسي من مظاهر الأمن ، ولا يجوز في أية مرحلة من المراحل أن يصبح موضع تشكيك بسبب حصول أحد الأطراف على مزايا دون غيره من الأطراف أو تمتعه بمركز متميز •

٢ - ضرورة الحفاظ على بعض المرونة في تسلسل المراحل المختلفة ، بغية تغادي أي خطر لآثار زعزعة الاستقرار وضمان توافر شروط الأمن والثقة الضرورية في كل مرحلة قبل الانتقال الى المرحلة التالية •

- ٣ - لا بد من تدابير مناسبة للتحقق تقوم على الجمع بين الأساليب والتقنيات الوطنية والدولية الفعالة التي من شأنها أن تكفل الوفاء التام بالالتزامات التي تم القبول بها •
- ٤ - احترام حق جميع الدول في حرية الوصول الى الاستخدامات السلمية للاكتشافات العلمية والتكنولوجية الجديدة ، في المجالات التي يصعب فيها رسم خط فاصل بين الاستخدامات المدنية والعسكرية •
- ٥ - القيام ، بصورة موازية ، باعتماد التدابير الضرورية لاجاد جو من الثقة ولتعزير الأمن الجماعي وضمان حل المنازعات بالطرق السلمية وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة •
- ونحن على يقين من أننا اذا انطلقنا من هذه المبادئ الأساسية - التي تتجلى على أي حال في توصيات الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المكروسة لنزع السلاح - فانه لن يصعب علينا القيام بوضع برنامج واقعي في اطاره العام ومتوازن في مقوماته •
- السيد على الصقلي (المغرب) : اسمحو لي باديء ذي بدء أن أهنيكم بمناسبة توليكم رئاسة لجنتنا • ويسرني أن أعلن أن اسلوبكم في الاضطلاع بمسؤولياتكم اسلوب جدير بالثناء •
- كما نتوجه بتهانينا الى سلفكم ، السيد ماكفيل ، الذي استطاع تسيير أعمال اللجنة بجدارة وكفاية ، والذي انجز عملا جما خلال الشهر الماضي •
- وأود أن أنتهز هذه الفرصة للاعراب عن الارتياح الذي يخالجننا لوجود بلدكم حول مائدة المفاوضات هذه • وأرجو أن تؤمنوا بأننا نشعر بعظيم التقدير لقرار حكومتكم أن تشغل المكان الجدير بها في لجنتنا ، وأن تتبوا منه المسؤوليات الملقاة عليها بوصفها دولة نووية •
- ويحق لنا أن نأمل في أن يسهم الدور الذي تستطيع الصين القيام به بشكل ملموس في فعالية أعمالنا ، كما يحق القول بأن اشتراك كافة الدول الحائزة للأسلحة النووية يشكل رصيـداً اضافية وضماناً أفضل للنجاح ، نظرا لما تضطلع به تلك الدول من مسؤوليات خاصة في ميدان نزع السلاح •
- ولقد استهلكت لجنة نزع السلاح أعمال دورتها الثانية في مناخ لست في حاجة الى التذكير بأنه مناخ يتسم بترد خطير في الوضع الدولي •
- ومن المفهوم أننا نستشعر قلقا عميقا ازا ظهور بؤر توتر جديدة تضاف الى تلك الموجودة من قبل والتي ، ان لم تخمد بسرعة ، سوف تجر أوحـم العواقب على سلام العالم •
- ونحن ، وان كنا لا نريد الظهور بمظهر المغالين في التشاؤم ، الا أنه ينبغي القول بأن تردى الوضع الدولي قلما يدعو الى الابتهاج •
- فالواقع أنه لم يسبق أبدا أن بدا لنا السلم والأمن الدوليان مهددين بهذا القدر من الخطورة ، وربما لم يحدث قط أن بدا خطر المواجهة خطرا حقيقيا وواضحا على هذا النحو •
- وهذا يبين بجلاء ، ان كانت هناك حاجة الى بيان ، كم هي هشـة وغير مستقرة تلك الأسس التي تقوم عليها العلاقات الدولية ، وكم هو نسبي وغير مؤكد ذلك السلام الذي نعيشه ونسعى للحفاظ عليه •

ولا يسعنا أن نلكر أنه رغم الجهود الدائبة التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إقامة نمط جديد للعلاقات بين الدول والشعوب ، أساسه الثقة والتعاون والتضامن ، مازال العالم يعيش في ظل سلام مسلح ، عماده الريبة والرعب •

ومما يضاعف من هذا الوضع المثير للقلق ، الاستمرار في سباق جامح على أسلحة لا تفتأ تزداد تعقيدا وتشتد تدميرا • ويزيد من احساسنا اليوم بالازعاج ، شعورنا بالاحباط بسبب عدم التوصل الى نتائج حاسمة في مجال نزع السلاح • ولا يستطيع أحد أن ينكر أن عدم تحقيق تقدم جوهري في هذا الميدان يعرض أمن العالم لتهديد خطير •

ونظرا لأن المفاوضات بشأن اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح استغرقت سنوات طويلة ، جاءت الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة في الوقت المناسب لتضع أساسا جديدة تسمح بالشروع في عملية نزع سلاح حقيقية وترسم التدابير الكفيلة ببلوغ هذا الهدف • وبذلك بعثت آمالا كبارا ، وشجعت على الاعتقاد بأن مشكلة نزع السلاح سوف تجرى تناولها من منظور أكثر ملاءمة وفي ظل رعاية أفضل •

أما الوثيقة الختامية التي اعتمدت في تلك الدورة الاستثنائية فتعتبر بحق وثيقة بعيدة المغزى • وكان توافق الآراء الذي تحقق بشأنها ما يشير الى حلول عصر جديد في ميدان نزع السلاح ، وتأكيد الارادة المشتركة لتحقيق تقدم ملموس على طريق نزع سلاح عام وشامل في ظل رقابة دولية فعالة •

ولقد أبرزت الوثيقة الختامية الحاجة الملحة الى تعزيز نزع سلاح حقيقي ، لا سيما نزع السلاح النووي ، وأفصحت عن اهتمام المجتمع الدولي ورغبته في تخفيف التوتر الدولي وتعزيز السلم والأمن في العالم •

وقد تجسد ذلك على وجه الخصوص في اعتماد برنامج عمل شامل وفي ايجاد آلية دولية للتفاوض ترمي بصفة خاصة الى معالجة مشكلة نزع السلاح معالجة فعالة •

ومن دواعي ارتياحنا البالغ أن تلك الآلية الدولية بدأت تعمل بالفعل منذ السنة الماضية • وليس من شك في أن لجنة نزع السلاح ، بتشكيلها الموسع ، وبعد أن أصبحت أفضل تمثيلا ، وأصبحت اجراءاتها تتسم بالصبغة الديمقراطية ، وبفضل السلطة المخولة لها ، تجعلنا نتوقع لها ، بداية موفقة ، ونأمل أن يكون هذا الجهاز الجديد قادرا على التصدي بنجاح للمهمة الشاقسة والمعقدة التي كلف بها •

ولكننا نأسف حين نرى أن اللجنة لم تستطع حتى الآن احراز تقدم محسوس على طريق أهداف نزع السلاح •

ويكفينا دليلا على ذلك أن لجنة نزع السلاح لم تشرع في الواقع أثناء دورتها الماضية في اجراء مفاوضات موضوعية حول المسائل ذات الأولوية المنوطة بها • بيد أن هذا لا يعيب المحاولة ، فالحق يقال ان أعمال اللجنة لم تكن تفتقر الى الجدية وان الجهود التي بذلها جميع أعضائها كانت جهودا مستمرة •

ويجدربنا - اذن - أن نتلمس علل هذا القصور عن تحقيق نتائج ملموسة ، في انعدام الارادة السياسية بشكل واضح ، وهي الارادة التي لا يمكن تحقيق أي شيء بدونها ، والتي كانت

الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح على حق عندما أهابت في وثيقتها الختامية بضرورة العمل على وجودها •

ولسنا بحاجة لأن نقول دائما انه بدون ارادة سياسية حازمة ، وبدون اصرار أكبر من جانبنا ، يصبح الاعتقاد بأن في استطاعتنا بلوغ الأهداف المحددة لنا ، ضربا من الوهم •

لقد مضى الآن شهران على بدء الجزء الأول من هذه الدورة لعام ١٩٨٠ • وينبغي لي أن أقول ان الوضع الحالي لأعمالنا يتركنا في حيرة بعض الشيء •

ومن المؤسف حقيقة أن نرى اللجنة في مستهل كل دورة وهي محكوم عليها فيما يبدو بتكرس أحسن أوقاتها لمسائل اجرائية ولتنظيم عملها ، ذلك العمل الذي لا ينطلق أبدا بايقاع مرض والذي لا نستطيع أبدا أن ندرك غايته ، ولو في المدى البعيد •

وفي هذا الصدد ، يأسف وفد المغرب لأن لجنتنا لم تستطع حتى اليوم الشروع في مفاوضات ملموسة بشأن المسائل الموضوعية المدرجة في جدول أعمالها •

ولقد اتخذت اللجنة بالتأكيد ، خلال الدورة الحالية ، مقرا هاما بشأن انشاء أربعة أفرقة عاملة •

وتشكل تلك الأفرقة في نظرنا آلية ملائمة تماما للمفاوضات بشأن تدابير فعلية لنزع السلاح • ويرى الوفد المغربي أنه من الضروري أن يتاح لها دون ابطاء الشروع في العمل والقيام بأعمال الولاية المخولة لها •

ويسرني في هذا الشأن أن أذكر بالاعلان الصادر عن مجموعة الـ ٢١ بتاريخ ٢٧ شباط / فبراير الماضي بشأن الهدف النهائي لأفرقة العمل هذه ، حيث يقول :

" ينبغي أن يكون الهدف النهائي لجميع الأفرقة العاملة ومهمتها الأساسية الاضطلاع بمفاوضات فعلية من أجل انفاذ التدابير المتفق عليها والتي طالبت بها الوثيقة الختامية لأول دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة مكرسة لنزع السلاح " •

ونحن نأمل باخلاص أن تأتي نتائج أعمال الأفرقة التي أنشئت مؤخرا محققة لتوقعاتنا ، وأن تتناول بصفة خاصة البرنامج الشامل لنزع السلاح ، والأسلحة الكيميائية ، وضمانات الأمن السلبية ، والأسلحة الاشعاعية ، وكلها في نظرنا مسائل بالغة الأهمية •

ومن بين الأفرقة العاملة الخمسة التي طالبنا بانشائها ، هناك فريق واحد لم يتم انشاؤه بعد وهو الفريق المعني بحظر التجارب النووية •

ومع ذلك فإننا ندرك جميعا الأهمية التي يتسم بها هذا الموضوع والحاجة الملحة الى ابرام معاهدة تحظر تلك التجارب •

ولست بحاجة الى التذكير بأنه ، رغم نداءات الجمعية العامة للأمم المتحدة ورغم قراراتها العديدة التي تطالب بايلاء هذا الموضوع أولوية عالية لم تستطع لجنة نزع السلاح للأسف الشروع في اجراء مفاوضات بهذا الشأن •

ولقد اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الماضية قرارا تؤكد فيه على أنه ينبغي لكافة الدول النووية وقف تجارب الأسلحة النووية على الفور • وعمدت الجمعية العامة في نفس ذلك القرار ، بعد أن أعربت عن قلقها الشديد ازاء عدم الحد من تجارب الأسلحة النووية ، التي حث لجنتنا على

الشروع في مفاوضات ترمي الى ابرام معاهدة لحظر التجارب النووية باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية عليا •

ولهذا نود أن نعرب عن أملنا في أن يكون بوسع لجننتنا أن تتشيء في أقرب وقت فريق عامل معني بهذا الموضوع الهام ، لا سيما ولدينا من الوثائق الملائمة ما يمكننا من الشروع دون ابطاء في اجراء مفاوضات بهذا الشأن •

ويود وفدى أن يعرض آراءه بشأن اشترك الدول غير الأعضاء في أعمال لجننتنا •  
فلا ريب أن نزع السلاح لا يهيم أعضاء لجننتنا وحدهم ، ولكنه بحق أمر يشغل بال المجتمع الدولي بأسره •

ونحن نرى من ثم أنه يجدر التماس تفسير من للمادة ٣٤ من نظامنا الداخلي ، والاستجابة بالموافقة على الطلبات الواردة من الدول غير الأعضاء في اللجنة كلما أفصحت تلك الدول عن رغبتها في الاشتراك في أعمالنا •

ومن المؤسف أن اللجنة لم تستطع حتى اليوم اتخاذ قرار بشأن اشترك الدول غير الأعضاء التي طلبت ذلك •

وعلينا أن نضم جهودنا من أجل تغادى تورط اللجنة في اعتبارات متعلقة بالاجراءات والعمل على نحو يمكننا من تكريس معظم وقتنا لدراسة المسائل الموضوعية التي عهدت اليها الجمعية العامة •

فلا يسعنا أن نخفل أن النتائج غير المتناسقة التي تم التوصل اليها حتى الآن هي بعيدة عن أن تلبي داعي الأمل والتحمس اللذين بعثتهما الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة •

ومع ذلك ، فحتى لو كانت النتائج التي تم التوصل اليها ضئيلة بالفعل ، فانه لا ينبغي لنا بأية صورة الاذعان للوهن أو للاستسلام • وعلينا أكثر من أى وقت مضى تأكيد تعاوننا وتضامننا ، وحسن استعدادنا ، بل وقصارى القول ، عزيمتنا على المضي بمهمتنا الى نهايتها الناجحة ، لمصلحة السلام ولمصلحة جميع شعوب العالم •

الرئيس : أشكر ممثل المغرب على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها الى بلدى والى •

السيد ماكفيل (كندا) : بعد أن سبقني عدد من المتحدثين هذا الصباح ، أود بدورى أن المح الى بعض النقاط هذا اليوم • وأريد التكلّم عن موضوع البرنامج الشامل لنزع السلاح ، كما أشعر ، في هذه المرحلة ، بضرورة ابداء بعض الملاحظات بشأن مجرى أعمال اللجنة بعد أن اقترب الشهر الثاني لهذه الدورة من نهايته •

وأود أن أبين بايجاز وجهات نظر وفدى بشأن المسألة المدرجة في جدول أعمالنا لهذا الاسبوع ، وهي البرنامج الشامل لنزع السلاح •

فقد اعتمدت اللجنة المعنية بنزع السلاح في حزيران / يونيه ١٩٧٩ ، عملاً بأحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، بالاجماع ، عناصر برنامج شامل لنزع السلاح • وقدّمت هذه العناصر ، حسب الاتفاق ، الى الجمعية العامة في دورتها الأخيرة وأحيلت اليها للتفاوض بشأنها • وقد رجا القرار ٨٣/٣٤ باء من هذه اللجنة أن تبدأ مفاوضات بشأن البرنامج

الشامل بهدف اكمال وضعه قبل الدورة الاستثنائية الثانية المعنية بنزع السلاح • وقد وافقت اللجنة ، لانجاز هذه المهمة ، على تشكيل فريق عامل مخصص تأمل أن يتمكن من مباشرة أعماله في المستقبل القريب •

وقد رحبنا بعناصر البرنامج الشامل لنزع السلاح كما وضعتها اللجنة المعنية بنزع السلاح • كما تناول بعض المتحدثين قبلي بالتفصيل التطورات التاريخية لهذه المسألة ، التي ترتبط بالهدف الراي الى نزع السلاح العام والكامل • وأود بدورى أن أعالج بعض الجوانب التي توليها حكومتي اهتماما خاصا •

فقد ذكر رئيس وزراء حكومتي ، السيد ترودو ، في الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح أنه " لا يمكن اعطاء أولويات متدرجة لسباق التسلح النووي ، والسلسلة الكاملة لسباقات التسلح التقليدية الأخرى ، كما هي الحال الآن " • وقد استند في وجهة نظره هذه الى الاستعمال الفعلي للأسلحة منذ عام ١٩٤٥ وعلى نسبة الموارد التي تتفق على كل منظومات الأسلحة المختلفة • وليس هناك شك في أن خطر وقوع حرب نووية كبير جدا نظرا للنتائج التي تترتب على مثل هذه الحرب ، ولكن لا ينبغي أن يؤدي بنا ذلك الى تجاهل الحقائق التي تقول ان ملايين الأشخاص راحوا ضحية للأسلحة التقليدية منذ عام ١٩٤٥ ، وأن أية تدابير من شأنها أن تؤدي الى شكل ما من أشكال نزع السلاح التقليدي ، تشكل خطوة هامة على طريق نزع السلاح • وتظهر الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة بطبيعة الحال ضمن العناصر المتعلقة بالبرنامج الشامل ، ولكن نود أن نرى الحكومات وقد أصبحت أكثر وعيا بضرورة التفاوض بشأن هذه التدابير على ضوء الوضع الحالي وترى حكومتي أن هذا الجانب من سباق التسلح لم يعط الأهمية الكافية • ونحن نرحب ، في هذا السياق ، بوثيقة العمل الايطالية CD/56 التي قدمت في ٥ شباط / فبراير ١٩٨٠ والمتعلقة بمراقبة النقل الدولي للأسلحة والحد منه • ونأمل بل ونتوقع أن يولي الفريق العامل هذه الوثيقة الاهتمام الذي تستحقه عند قيامه بمعالجة موضوع الأسلحة التقليدية •

وفي رأينا أنه تجدر الاشارة أيضا ، الى عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم • وقد سبق أن نوهنا في هيئة نزع السلاح ، أن هذا النشاط الذي يبذل من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، لم يرد بهذا الوصف في ميثاق الأمم المتحدة ، لذلك نرى أنه كان من الأنسب القول بأن هذه العمليات تقع تحت رعاية الأمم المتحدة بدلا من القول بأنها تتفق مع الميثاق • ولكن هذه النقطة تتعلق بالتفاصيل • وينبغي ايلاء الاعتبار اللازم للترتيبات البديلة للأمن الدولي في عالم منزوع السلاح أو يمر بمرحلة نزع السلاح • وقد أهملنا هذه الجوانب ، بطريقة أو بأخرى ، عند قيامنا بدراسة عملية نزع السلاح • لذلك ينبغي ، حسب اعتقادنا ، أن يوليها الفريق العامل المخصص الاهتمام الذي تستحقه •

وأود في النهاية التعبير عن وجهات نظرنا بشأن مسألة وضع " برنامج زمني " لتدابير نزع السلاح في اطار برنامج شامل • وتساورنا بعض المخاوف ازايا ادراج مواعيد نهائية في هذا البرنامج • فبالرغم من اننا نتطلع بلهفة الى أن يتم التفاوض بشأن مختلف التدابير وأن تعتمد بأسرع ما يمكن عمليا ، فاننا لا نعتقد أن تحديد مواعيد نهائية يسهل بالضرورة التوصل الى اتفاق • فهذه القضايا معقدة ، وقد يؤدي اصرارنا على وضع برنامج محدد زمنيا ، الى خلق تعقيد جديد • وكما ذكرنا في الدورة الأخيرة لهيئة نزع السلاح ، فاننا " نأمل أن يكون البرنامج الشامل لنزع السلاح حافزا للمفاوضات ومقياسا تقوم الأمم المتحدة على أساسه باستعراض التقدم المحرز ، على فترات منتظمة " •



• وأود أن أتحدث لبضع لحظات عن الوضع الحالي لأعمال اللجنة ، كما تراه حكومتي ووفدي •  
• فقد أعربت مجموعة من البلدان الاشتراكية مؤخرا في اللجنة عن وجهات نظرها في الوثيقة CD/83 •  
• وأستطيع القول ان هذه الوثيقة احتوت على قدر كبير من الأمور التي أوافق عليها ، وكذلك بالطبع ،  
• على أمور كثيرة لا أوافق عليها • فأنا لست على استعداد ، بصفة خاصة ، للقيام بعملية توجيه  
• اللوم فيما يتعلق ببطء الاجراءات داخل اللجنة • ولا أعتقد أن هذه هي الولاية التي كلفتني بها  
• حكومتي عندما أوفدتني للمشاركة هنا في أعمال اللجنة • وبكفي القول بأنني قد أفسر الوضع بشكل  
• مختلف ، ولكن هذا لا يعني أن النتائج التي أتوصل اليها سوف تكون مختلفة كل الاختلاف عن  
• تلك التي تضمنتها تلك الوثيقة ، ولا عن الاهتمامات التي عبر هنا عنها هذا الصباح زميلي السفير  
• المغربي ، على سبيل المثال ، وغيره • ونحن نعتقد أن الأفرقة العاملة التي تشكل حاليا ينبغي  
• أن تنظم وأن تبدأ أعمالها سريعا •

• وهناك أيضا الأمور الاجرائية المتعلقة بتوجيه الدعوات الى بعض الدول غير الأعضاء للتعبير  
• عن وجهات نظرها أمام هذه اللجنة • وتوضيحا للأمر ، أود أن أعلن ، كما أعلن مثل هولندا ،  
• أننا على استعداد للعمل فورا من أجل حل هذه القضية ، وحسب الطريقة التي اقترحها اليوم •  
• ولكن اذا لم يكن الآخرون على استعداد لذلك ، يتعين علينا ايجاد حل لهذه المشكلة بسرعة •  
• ومن المؤكد أنه لا يصعب على قدراتنا التصورية اختيار أحد الحلول الممكنة بسرعة كافية • فعلى  
• سبيل المثال ، اذا كانت هذه المشكلة اجرائية فسوف تكون لها آثار بعيدة المدى ، وقد يتعين  
• علينا بالتالي أن نقوم مرة أخرى بدراسة مسألة أعتقد أنها نوقشت ، من قبل ، عند تشكيل هذه  
• اللجنة • وهي امكانية انشاء مكتب أو لجنة من الحكماء يمكنهما بجمع عدد من الممثلين المرموقين ،  
• محاولة التوصل الى نتيجة بشأن طريقة معالجة مثل هذه الأمور الاجرائية في المستقبل • وبامكاننا ،  
• بدلا من ذلك ، تشكيل فريق عامل مخصص ، حسبما يسمح به نظامنا الداخلي ، لمناقشة ضرورة  
• تفسير القواعد الحالية •

• واذا كانت هناك مشكلة اجرائية فأنني أود مرة أخرى الى معالجتها بالطريقة التي ينص  
• عليها النظام الداخلي • ويمكن أن يقدم الفريق الفرعي تقريره حول الموضوع في نهاية الدورة ،  
• وأقترح في الوقت الحاضر ، مع عدم المساس بأية توصية أو تفسير يحتمل تقديمها في المستقبل ، أن  
• نعقد جلسة غير رسمية فورا لسماع آراء تلك الدول غير الأعضاء التي طلبت المشاركة في جلسات  
• اللجنة • ولن يمس ذلك ، بالطبع ، أي تفسير للمواد يمكن الاتفاق عليه فيما بعد ، كما أنه لن  
• يشكل بالضرورة سابقة جديدة للمستقبل ، اذا قررنا خلاف ذلك •

• وسوف الخص موقف حكومتي بقولي انه من الصواب في اعتقادنا ، أن نقرر الآن سماع تلك  
• الدول غير الأعضاء التي أعربت عن رغبتها في التكلم اذا كانت وجهات نظرها تتعلق بالأمور المطروحة  
• قيد المناقشة • كذلك نود أن نقوم بذلك الآن كي لا تؤخر هذه المشكلة الاجرائية أعمال اللجنة •  
• ومن المؤكد أن من واجبنا جميعا عدم رفض دراسة الحلول الممكنة وعلينا أن نبذل جهدا أكبر للتوصل  
• الى حل •

• السيد فلوري (الولايات المتحدة) : أود أن أوضح موقف الولايات المتحدة من  
• الطلبات التي تقدمت بها بلدان غير أعضاء للمشاركة في أعمال هذه اللجنة •

• فالطلبات الموجودة أمامنا تختلف فيما يتعلق بالنظام الداخلي الذي قدمت على أساسه •

ويتفق وفد الولايات المتحدة مع الرئيس علي أن من الحكمة ارجاء اتخاذ أى اجراء بشأن طلبات المشاركة في الهيئات الفرعية • وفي رأينا أن مثل هذه الطلبات تثير سؤالا حول دور الدول غير الأعضاء في الأنشطة التي تجرى الآن صياغتها والتي قد يتعين اتخاذ مقررات بشأنها • وسوف نعبر عن آرائنا بشأن هذه المسألة بقدر أكبر من التفصيل في الوقت المناسب • وعلى أية حال ، فاننا نعتقد أن عدم اتخاذ قرار بشأن هذه القضية لا ينبغي بأى حال من الأحوال أن يؤخر بدء نشاطات الأفرقة العاملة •

ولهذا يرحب وفد الولايات المتحدة باقتراح الرئيس بأن يتم اتخاذ اجراء بشأن طلبات الدول غير الأعضاء للمشاركة في الجلسات العامة أو غير الرسمية للجنة ، قبل اتخاذ قرار نهائي بشأن المشاركة في الهيئات الفرعية ودون المساس بهذا القرار •

وتؤيد الولايات المتحدة طلبات فنلندا والدانمرك واسبانيا بشأن توجيه الدعوة اليهها لتقديم آرائها بشأن موضوع حظر الأسلحة الكيميائية • كما أنها تؤيد طلبا مماثلا تقدمت به النمسا فيما يتعلق بمسألة ضمانات الأمن السلبية • ونحن نعتقد أن اللجنة ستفيد من اسهامات هذه البلدان •

أما فيما يتعلق بالطلبين الآخرين المعروضين أمام اللجنة ، فاننا نلاحظ أن البلدان المعنية قامت بتعميم بعض الآراء المكتوبة حول الموضوع الذي يشغلها ، اما هنا في اللجنة أوفي الأمم المتحدة في نيويورك • بيد أن الولايات المتحدة لن تقف عقبة في طريق التوصل الى توافق في الرأي بشأن هذين الطلبين •

وأود أيضا أن أشير بايجاز الى البيان السوفياتي الذي ألقى في جلستنا العامة الأخيرة ، والمتعلق بالاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في بعض أنحاء العالم • ونظرا لطبيعة بياني الذي أدليت به يوم ١٨ آذار / مارس فقد وجد وفد الولايات المتحدة أن من الطريف أن الممثل السوفياتي رأى أنه كان مضطرا الى الرد • وبالرغم من أن حكومتي ترفض بشدة بعض ادعاءات الممثل السوفياتي ، فاني سأقتصر على القول بأن الولايات المتحدة تلتزم بالبيان الذي ألقته يوم ١٨ آذار / مارس • أما فيما يتعلق بالحقائق ، فسوف نترك الحكم عليها للمستقبل •

السيد اي سيلفا ( البرازيل ) : اسمحوا لي بأن أرحب بوفدكم بمناسبة انضمامه الى لجنة نزع السلاح ، وأن أهنيكم بتوليكم رئاسة لجنتنا خلال شهر آذار / مارس الجاري •

ويود وفدي أن يركز اهتمامه اليوم على البند ٦ من جدول أعمالنا ، وهو البرنامج الشامل لنزع السلاح • فقد تم ادراج هذا البند ، كما نعلم كلنا ، في جدول أعمال لجنة نزع السلاح لعام ١٩٨٠ نتيجة للمقرر الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٤/٨٣ هـ • ولكي تلتزم اللجنة بالولاية المحددة للجمعية العامة ، لا بد لها من النظر في " عناصر برنامج شامل لنزع السلاح " والتفاوض بشأنها ، استعدادا للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح •

وعلى مدى التاريخ الطويل للجهود التي بذلها المجتمع الدولي في سبيل التوصل الى وضع اطار محدد للتفاوض على مسائل نزع السلاح ، تم بذل محاولات عديدة من هذا القبيل داخل الامم المتحدة وخارجها • ويستهدف الجهد الحالي وضع مبادئ توجيهية متفق عليها بشكل عام ، في موعد لا يتجاوز الدورة الاستثنائية الثانية في عام ١٩٨٢ ، تشتمل على أهداف ومبادئ ، فضلا عن وضع اجراءات مناسبة لتنفيذ البرنامج واستعراضه •

وتتضمن الوثيقة التي اعتمدها الجمعية العامة بتوافق الآراء في دورتها الرابعة والثلاثين، بناءً على توصية هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، نصاً اقترح كأساس محتمل للعمل الذي أسند إلى لجنة نزع السلاح • كما ستنظر هذه اللجنة في مقترحات واقتراحات أخرى •

ويتطلع الوفد البرازيلي إلى النقاش الموضوعي الذي سيدور داخل الفريق العامل الذي أنشأته لجنة نزع السلاح للتفاوض حول عناصر البرنامج الشامل • ونحن نعتبر هذا النهج بمثابة خطوة إيجابية لا فيما يتعلق بالبرنامج الشامل فحسب، وإنما فيما يتعلق بالبنود الأخرى من جدول أعمالنا أيضاً • كما أننا نعتقد بأن تخصيص بعض اجتماعات لجنة نزع السلاح لالقاء بيانات عامة بشأن البرنامج الشامل هو أمر مستصوب جداً • ويسرنا أن ننتهز هذه المناسبة لبدء بعض الآراء حول هذا البند من جدول الأعمال •

لقد اشتركت البرازيل بصورة فعالة في أعمال هيئة نزع السلاح، في الربيع الماضي، حيث تم اعتماد تقرير هذه الهيئة لرفعه إلى الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة • وينبغي أن ننبه هنا إلى أن اعتماد هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لعناصر برنامج شامل لنزع السلاح " بتوافق الآراء قد عكس بالفعل صعوبة التوصل إلى أي شيء آخر سوى الإشارة بصفة عامة إلى بعض النقاط التي تعرضت لها تلك الوثيقة • ومع أن الوفد البرازيلي لم يبد أي تحفظ رسمي على النص النهائي الذي اعتمده هيئة نزع السلاح، إلا أنه سجل عدم رضاه عن بعض الصيغ التي تضمنها النص •

وفي رأينا أن أحد العيوب الأساسية للوثيقة يتمثل في ظهورها بمظهر التردد لدى معالجة تدابير نزع السلاح بالمعنى الحقيقي للكلمة، وبذلك تترك انطباعاً في النفوس بأنها موجهة نحو اتخاذ تدابير لمنع التسلح، أي تدابير تعتبر تحديد التسلح غاية في حد ذاتها •

وكنا نود لو أن هيئة نزع السلاح قدمت وثيقة تتضمن مسؤوليات متوازنة بشكل كاف فيما يتعلق بتدابير نزع السلاح، بحيث تشكل أساساً للالتزامات المترتبة على تلك الوثيقة • ولقد أكدت البرازيل بشكل متواصل على أن أكثر الواجبات إلحاحاً في ميدان نزع السلاح هو نزع السلاح النووي • الذي تقع مسؤوليته الرئيسية على الدول الحائزة للأسلحة النووية، وإن كان أمره يهم البشرية جمعاء • ولهذا نعتقد أن من واجب البرنامج الشامل لنزع السلاح أن يحدد مثل هذه المسؤوليات بعبارة أوضح، وأن يعبر بالقدر الكافي عن مثل هذا الاهتمام • إن عجز هيئة نزع السلاح عن التوصل إلى صيغة واضحة بشأن مسائل مثل حظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها أو تعزيز نظام عدم الانتشار يظهر من جديد الاختلافات المنهجية الواضحة التي تسود المفاوضات بشأن وضع برنامج شامل لنزع السلاح •

وعلى سبيل المثال، وجه في الآونة الأخيرة اهتمام متزايد للمسائل المتصلة بتدابير منع انتشار المزيد من الأسلحة النووية • وستعقد الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية خلال بضعة أشهر في جنيف المؤتمر الاستعراضي الثاني للنظر في تنفيذ هذه الاتفاقية الدولية • وكما هو معروف، لم تلتزم البرازيل، وحوالي خمسين دولة أخرى، بمعاهدة عدم الانتشار • وأثناء المفاوضات التي أدت إلى إبرام هذه الاتفاقية بشكلها الحالي، أوضحت البرازيل موقفها بجلاء من مسألة التخلي عن الأسلحة النووية وما يترتب على ذلك من مسؤوليات تخص الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على السواء •

اننا نراقب الموقف الآن باهتمام بينما تستعد الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لتقييم الجهود الرامية الى وقف انتشار المزيّد من الأسلحة النووية • ويبدو أن بعض البلدان ، وخصوصاً تلك الحائزة لمثل هذه الأسلحة ، مهتمة فقط بما يسمى بالجانب " الافقي " للانتشار النووي • ونحن نعتقد بأن هناك حاجة ماسة الآن ، كما كان الحال أثناء تلك المفاوضات ، الى اتخاذ خطوات من أجل وقف الزيادة الهائلة في سرعة سباق التسلح النووي • ويبدو أن الانتشار الرأسي للأسلحة النووية قد اكتسب قوة دفع جديدة بعد مضي اثنتي عشرة سنة على اعتماد معاهدة عدم الانتشار من قبل ثلاث من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ودول أخرى عديدة • وتخصص الآن اعتمادات كبيرة في الميزانية لتحسين منظومات الأسلحة الحالية • ويبدو أن الاتفاقيات الثنائية التي توصلت اليها الدولتان الأعظم بشأن تحديد الأسلحة النووية قد أدت في الواقع الى حث السعي بحثاً عن أنواع من الأسلحة أكثر تعقيداً •

ان وقف سباق التسلح النووي ، ناهيك عن عكس اتجاهه ، يبدو الآن بعيد المنال كما كان في عام ١٩٦٨ ، عندما تم ابرام معاهدة عدم الانتشار • ولذا ، فاننا نعتقد بأن أي برنامج شامل لنزع السلاح ينبغي أن يشتمل على تدابير محددة وحقيقية في مجال نزع السلاح النووي • كما ينبغي أن يضع في اعتباره الجانب " الرأسي " للانتشار النووي عند التطرق الى تدابير تحديد الأسلحة •

وغالباً ما سمعنا الحجة القائلة بأن الطابع المعقد لمفاوضات نزع السلاح يوحي باتخاذ أية تدابير تبعية ممكنة في ظل الظروف السائدة في المسرح الدولي ، باعتبار أن ذلك هو المسلك العملي الوحيد • وتتبع هذه الحجة ، بطبيعة الحال ، من الافتراض الخاطي المسؤول عن ابرام اتفاقيات ذات طابع تمييزي • ويشتمل هذا الافتراض في أن مسائل نزع السلاح لا تهم الا الدول ذات الشأن في المجال العسكري ، وان هذه الدول هي التي لها الحق في تحديد الأولويات • وتعتقد البرازيل ، على العكس تماماً ، بأن نزع السلاح هو واجب ذو أهمية قصوى للبشرية جمعاء وأن التفاوض بشأن هذه المسائل أمر يعني كل دولة مهما كبرت أو صغرت دون أدنى تمييز • وبعبارة أخرى ، فان نزع السلاح ، على حد قول رجل دولة مشهور ، أهم من أن يترك لحريّة تصرف الدول المسلحة فقط •

ولهذه الاسباب ، فان البرازيل تؤيد اعتماد برنامج لنزع السلاح يحدد بوضوح مسؤوليات احرار تقدم حقيقي في مجال نزع السلاح • ونرى أن التفاوض بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح ينبغي أن يسترشد بالمبادئ الأساسية التالية :

(أ) الاعتراف بالمسؤولية الرئيسية للأمم المتحدة وبدورها الخاص في ميدان نزع السلاح •

(ب) الاعتراف بمسئولية الحاجة الى نزع السلاح النووي وبأولويته •

(ج) الاعتراف باهتمام المجتمع الدولي اهتماماً أساسياً ومشروعاً بمسائل نزع السلاح مع اسناد مسؤوليات خاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بنزع السلاح النووي •

(د) الحاجة الى تحقيق كاف من تدابير نزع السلاح عن طريق ايجاد نظم مراقبة مقبولة لدى جميع الأطراف •

(هـ) توجيه الموارد المحررة نتيجة لتدابير نزع السلاح نحو تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ولا سيما في البلدان النامية •

- (و) الحاجة الى ضمان أن تدابير نزع السلاح ، لا تعوق بأى شكل من الأشكال ، استيعاب وتطوير التكنولوجيا السلمية في شتى ميادين تطبيق العلوم •
- (ز) الحاجة الى توازن كاف بين التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها في ميدان نزع السلاح ، للحيلولة دون اتخاذ تدابير ذات طابع تمييزي أو تدابير أخرى تفضي الى الأبقاء على الاختلالات القائمة •
- (ح) الحاجة الى ضمان أن تدابير نزع السلاح لا تعمل على تعزيز أمن بعض الدول على حساب البعض الآخر •
- (ط) مراعاة الأولويات الرئيسية التي تقررها الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مسائل نزع السلاح •
- (ي) وأخيرا الاستعمال الكافي للجهاز التفاوضي القائم المتعدد الأطراف •

ويود الوفد البرازيلي أن تتمكن الأفرقة العاملة التي أنشأتها هذه اللجنة على امتداد دورتها لعام ١٩٨٠ من بدء أعمالها دون مزيد من التأخير ، إذ انه من الواضح أن مسائل نزع السلاح والمفاوضات المتصلة بها لا توجد في فراغ ، كما أنه لا يمكن لهذه اللجنة أن تؤدي عملها على نحو مرضا إذا عزلت نفسها عن الحقائق السياسية في عصرنا الحاضر • غير أننا نفضل تماما أن تشرع الأجهزة الفرعية في التفاوض الفعلي دون أن تظهر تلك التعقيدات غير الضرورية التي تنشأ عن إثارة مسائل أخرى لا تمت بأية صلة الى جوهر المهمة المسندة الى كل من الأفرقة العاملة • فلنأمل في أن تتم تسوية الخلافات الراهنة على وجه السرعة بروح بناءة كما يتم احراز تقدم فعال في تحديد " عناصر برنامج شامل لنزع السلاح " في الدورة الحالية للجنة نزع السلاح • والوفد البرازيلي ، من جهته ، على أهبة الاستعداد للمساهمة في انجاح المفاوضات التي يقوم بها الفريق العامل •

الرئيس : أشكر ممثل البرازيل على بيانه ، وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها الى والى الوفد الصيني •

السيد فوتوف (بلغاريا) : تحتل مسألة البرنامج الشامل لنزع السلاح مكانا بارزا في عملية وقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح • وقد اضطلع بلدى ، عند شغله لمنصب نائب رئيس هيئة نزع السلاح التي نيّطت بها مهمة محددة هي وضع عناصر مثل هذا البرنامج ، بدور نشط في المناقشات التي أظهرت الطبيعة المعقدة للبرنامج الشامل لنزع السلاح • ويرى وفدى أن عناصر البرنامج الشامل لنزع السلاح التي أقرت بتوافق الآراء في حزيران / يونيو الماضي تشكل أساسا متينا • وقد تبين أن عددا من الأحكام الواردة في الوثيقة A/CN.10/7/Rev.1 التي قدمتها بلغاريا والبلدان الاشتراكية الأخرى ، تشكل قاعدة ملائمة لصياغة توصيات الهيئة •

ومن ناحية ثانية هناك قضايا هامة كثيرة في مجال نزع السلاح لم ترد في النصوص التي أقرتها الهيئة أو لم تعالج بالقدر الكافي •

وسوف يعبر وفدى عن رأيه بشأن القضايا المحددة عندما ندخل في مفاوضات حقيقية • وأود اليوم أن أقدم بعض الآراء العامة •

ويتمثل أحد الاستنتاجات التي توصلت اليها الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في أن وضع برنامج شامل لنزع السلاح يشكل عنصرا هاما في استراتيجية دولية لنزع السلاح . ويعتقد الوفد البلغاري اعتقادا راسخا أنه لا يمكن اتباع هذه الاستراتيجية الا في جو من الانفراج . ومن المسلم به ، بشكل عام ، أنه تم في ظل عملية الانفراج ، ابرام مجموعة كاملة من المعاهدات والاتفاقات التي تقيد سباق التسلح وهي : معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، ومعاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى ، ومعاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها ، واتفاقية حظر استحداث ونتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية ( البيولوجية ) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة ، وغيرها من المعاهدات الأخرى . وينبغي تسليط الأضواء على العلاقة بين الانفراج ونزع السلاح والاستمرار في تعزيز هذه العلاقة اذا أردنا أن نتناول بجدية مهمة وضع برامج واستراتيجيات دولية لنزع السلاح .

وأود في هذا الصدد أن أتلو عليكم جزءا من الخطاب الذي ألقاه مؤخرا السيد تودور جيفكوف رئيس مجلس الدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية الذي قال :

" ان شعب وحكومة بلغاريا يؤمنان بمستقبل الانفراج . ونحن نؤمن بأن فطنة رجال الدولة ، والمصالح الدائمة لكل البلدان والدول والشعوب ومنفعتهم المشتركة سوف تتغلب في المآل الأخير . ليس هناك ما يغني عن الفكر المستتير والشعور بالمسؤولية وحسن الإدراك . ان حماية السلام ممكنة وواجبة ، وصيانة الانفراج ودفعه الى الأمام ممكنان وواجبان . وجمهورية بلغاريا الشعبية تؤمن بذلك وسوف تعمل وتناضل في هذا السبيل " . ( الوثيقة CD/63 ص - ٢ ) .

لقد قامت بعض الوفود ، في معرض حديثها عن البرنامج الشامل لنزع السلاح ، بالتأكيد على ضرورة النص في هذا البرنامج ليس على تدابير عالمية لنزع السلاح فحسب بل وعلى تدابير اقليمية أيضا . وسياسة البلدان الاشتراكية حيال المشكلات العالمية والشاملة لنزع السلاح معروفة للجميع . وقد تجسدت مبادئها وأهدافها ، قبل كل شيء ، في اعلان موسكو في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ الذي وقعته الدول الأطراف في معاهدة وارسو . ويود وفدي من جهة أخرى أن يؤكد على المقترح المتعمق الذي جاء في الوقت المناسب والمقدم من قبل البلدان الاشتراكية فيما يتعلق بنزع السلاح وتدابير بناء الثقة في أوروبا . ولا توجد أية منطقة أخرى في العالم تفوق أوروبا من حيث تركيز الأسلحة والأفراد العسكريين . لذلك فإنه يتعين إيلاء درجة قصوى من الأولوية لدراسة قضية الانفراج العسكري ونزع السلاح في أوروبا . ولا يمكن انجاز هذه المهمة من خلال تعزيز القوات المسلحة والأسلحة أو من خلال ادخال أنواع جديدة من القذائف النووية بل عن طريق اتخاذ تدابير تهدف الى تخفيض القوات المسلحة والأسلحة في القارة ، وستكون الدعوة المبكرة لمؤتمر يعنى بدراسة مسائل الانفراج العسكري ونزع السلاح في القارة الأوروبية بمثابة خطوة كبرى على طريق تعزيز السلم والأمن في أوروبا .

وهناك مسألة هامة للغاية في سياق البرنامج الشامل لنزع السلاح ، ألا وهي المسألة المتعلقة بعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . وقد لاحظ القرار ٨١/٣٤ بارتياح تقرير اللجنة المخصصة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح الذي جاء فيه :

" قد ترى الجمعية العامة أن تقرر ، بعد دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح حالما يتم التوصل الى التوافق اللازم في الآراء بشأن انعقاده . . . . "

ويرى وفدى أن عملية وضع برنامج شامل لنزع السلاح ، يمكن أن تخدم أيضا الجهود المبذولة من أجل التوصل الى " التوافق اللازم في الآراء " حيث أن هنالك قدرا معيناً من الترابط بين هاتين القضيتين . ويحتل موضوع عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح مكانه الطبيعي بين المواضيع الرئيسية المتعلقة بوضع برنامج شامل لنزع السلاح ، ولهذا ، فإن اتخاذ مقرر بشأن المؤتمر سيساعد على وضع برنامج شامل لنزع السلاح .

ان الهدف الأخير من مثل هذا البرنامج هو الاسهام في عملية نزع سلاح حقيقي ، مع التقيد التام بالمبادئ الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح . وعلى أساس هذه المبادئ يمكن إيلاء الأولوية الخاصة بمختلف تدابير نزع السلاح المنصوص عليها في البرنامج الشامل لنزع السلاح ، كما أن بالامكان ربطها ببعض المراحل .

ويختتم الوفد البلغاري هذه الفرصة للتوكيد على أهمية الارادة السياسية للدول بوصفها عنصراً جوهرياً لا غنى عنه في أية مفاوضات حول نزع السلاح سواء كانت متعددة الأطراف أم ثنائية أم ثلاثية . وينبغي وضع برنامج شامل لنزع السلاح على نحو لا يستبعد أية دولة ، وخاصة أية دولة نووية ، من عملية التوصل الى وقف لسباق التسلح ونزع السلاح الفعال .

ان وضع برنامج شامل لنزع السلاح هو مهمة يتعين انجازها من قبل عدة محافل دولية تعالج مسألة نزع السلاح ولكن لجنة نزع السلاح هي التي تتحمل مسؤولية خاصة في وضع هذا البرنامج . وقد ورد في توصيات تقرير هيئة نزع السلاح في الفقرة ٦ من الجزء الرابع من الملحق رقم 42/34/أ ما يلي :

" وينبغي على لجنة نزع السلاح البدء في وضع البرنامج الشامل في أقرب وقت ممكن ، كما ينبغي ألا تألوا جهدا في احواله ، للنظر فيه واعتماده في موعد لا يتجاوز دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح المقرر عقدها في ١٩٨٢ " .

وليست السنتان بالفترة الطويلة عندما يتعين النظر في مثل هذه القضية الكبيرة . ويتطلب الطابع الشامل والاستراتيجي لمثل هذا البرنامج قيام أعضاء هذه اللجنة ، دون تأخير ، بعمل متواصل ودائب بغية استكمال وضع برنامج شامل لنزع السلاح في الوقت المناسب .

ويرحب وفدى بانشاء فريق عامل مخصص يعني بالبرنامج الشامل لنزع السلاح وهو على استعداد للمشاركة في أعماله بروح بناءة ، وإيلاء الأهمية للآراء التي تود الوفود الأخرى الاعراب عنها .

السيد اسراييليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) ( تحدث

بالروسية ) ( ترجمة عن الانكليزية ) : يود وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن يعرض اليوم آراءه حول مسألة اعداد برنامج شامل لنزع السلاح بمعرفة الفريق العامل المخصص .

ونحن نرى أن اعداد مثل هذا البرنامج ينبغي أن يستند الى الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، لأنها تعبر عن المقترحات والأفكار الرئيسية التي قدمتها عدة بلدان من العالم بشأن مسائل نزع السلاح والحد من سباق التسلح .

وكما تعرفون ، فقد تم في دورة هيئة نزع السلاح لسنة ١٩٧٩ اعداد " عناصر البرنامج الشامل لنزع السلاح " على أساس تلك الوثيقة • وفي رأينا أنه ينبغي للدول ، عند العمل في المستقبل لوضع برنامج شامل لنزع السلاح ، أن تتقيد تماما بالمقررات التي قامت عليها الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، كما ينبغي ألا تحاول تغيير توازن الصياغات التي تم التوصل اليها بالنسبة لمجموعة كاملة من المسائل والتي تضمنتها تلك الوثيقة •

ولما كان المطلوب منا اعداد برنامج لنزع السلاح ينبغي أن يضم ، وفقا لما أكدته الفقرة ١٠٩ من الوثيقة الختامية ، التدابير التي يعتقد أنها مستصوبة لضمان تحقيق غاية نزع السلاح العام الكامل ، فانه ينبغي أيضا أن تقوم صياغة تلك التدابير على أغراض ومبادئ يعتقد أنها مستصوبة لضمان تحقيق نزع السلاح العام الكامل •

لنا نؤمن بالدرجة الأولى بأن اعداد تدابير لنزع السلاح ينبغي أن تقوم على مبدأ عدم المساس بأى من الأطراف • وهذا معناه التخلي عن محاولات الحصول على مكاسب فردية ، وهو أمر شرط لفعالية المفاوضات واستمرار الاتفاقات الموضوعية •

ولايجاد ظروف مواتمة لكبح سباق التسلح وتخليص البشرية من تهديد الحرب ، فان التأكيد والتطوير الشامل لمبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ينطوي على أهمية بارزة • وينبغي أن يصبح التخلي عن استعمال القوة أو التهديد باستعمال القوة قانونا من قوانين الحياة الدولية •

أضف الى ذلك أن الشرط الأهم لفعالية الخطوات في اطار نزع السلاح هو اشتراك أكبر عدد ممكن من الدول في المباحثات وفي الاتفاقات المعدة ، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي تمتلك أقوى القوات المسلحة ، وذلك لأن اشتراكها في جهود كبح سباق التسلح النووي وتحديد والغاء كل الأسلحة أمر حيوي لبلوغ النجاح الكامل في هذا الاتجاه •

وينبغي أن تنص الاتفاقات المعدة في مجال نزع السلاح على وجود مراقبة فعالة بحيث يتحدد نطاق وطبيعة هذه المراقبة من خلال حجم وطبيعة وتفاصيل التدابير النوعية التي قد تحويها هذه الاتفاقات • أما بالنسبة للتدابير الملزمة للحد من سباق التسلح ولنزع السلاح فينبغي من وجهة نظرنا أن تشمل ما يلي :

وقف سباق التسلح النووي ، ونزع السلاح النووي ،

الوقاية من خطر نشوب حرب نووية ،

ابرام اتفاقية دولية بشأن ضمانات أمن الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية ،

عدم اقامة الأسلحة النووية في أراضي الدول الخالية منها في الوقت الحاضر ،

الحظر الكامل والشامل لتجارب الأسلحة النووية ،

تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية بكل وسيلة ممكنة ،

اقامة مناطق منزوعة السلاح النووي ومناطق سلام ،

حظر الأسلحة الكيميائية ،

حظر الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل ،

الحد من القوات المسلحة والأسلحة التقليدية وتخفيضها ،



## تخفيض الميزانيات العسكرية ،

جعل قاع البحار والمحيطات منطقة مجردة تماما من السلاح ،

• تدابير اقليمية للانفراج العسكرى ونزع السلاح

ويديهي أنه لتنفيذ هذه التدابير وغيرها من التدابير الأخرى التي ستشكل برنامجا شاملا لنزع السلاح لن توضع أطر زمنية صارمة لابرام الاتفاقات الدولية ذات الصلة •

السيد سويكا (بولندا) : أود أن أعالج في بياني اليوم مسألة البرنامج الشامل لنزع السلاح • لا ينبغي ، في رأينا ، أن يؤدي وضع هذا البرنامج الى اثاره صعوبات كبرى نظرا لوجود عناصر لدينا تكفي لتوجيه مساعينا • ويجب علينا ، قبل كل شيء ، أن نتبع المبادئ التوجيهية التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح •

وينبغي لأي برنامج شامل لنزع السلاح ، لكي يكون واقعيًا وقادرا على حفز أعمال هذه اللجنة ، أن يأخذ في كامل اعتباره العلاقات السياسية المتبادلة القائمة وكذلك الاتجاهات والنزعات ، الايجابية منها والسلبية ، التي تؤثر على الجو السياسي في العالم • وينبغي في الوقت نفسه أن ندرك تماما أن النجاح في وضع برنامج من هذا النوع يتوقف على وجود قبول وقرار شامل للمبادئ التي ينبغي أن تنظم العلاقات الدولية وفقا لميثاق الأمم المتحدة وغيره من الوثائق الدولية المعروفة •

ونحن على يقين من أن برنامجا شاملا لنزع السلاح يضم ، كما هو مفروض ، كافة جوانب نزع السلاح العالمي والاقليمي ، سواء تم وضعه بشكل ثنائي أو نتيجة لمسامح متعددة الأطراف ، ينبغي أن يبين ويحدد الاتجاهات الرئيسية التي يجب أن تسلكها الجهود التفاوضية الأساسية المبذولة في لجنة نزع السلاح وفي محافل مفاوضات نزع السلاح الأخرى • وقد وردت وجهات نظرنا بخصوص هذا الموضوع بشكل مفصل في الاجابة التي قدمتها الحكومة البولندية الى هيئة نزع السلاح في العام الماضي بناء على طلب من الأمين العام • وضمت وجهات النظر هذه كذلك في الاقتراح المشترك المتعلق بعناصر برنامج شامل لنزع السلاح ، الذي عممته الدول الاشتراكية في شهر أيار/ مايو الماضي بوصفه وثيقة رسمية من وثائق هيئة نزع السلاح •

ومما لا يرقى اليه الشك أن التعايش السلمي بين دول ذات أنظمة سياسية واجتماعية مختلفة هو العامل الرئيسي الذي يحدد العلاقات الدولية في وقتنا الحاضر ، وبعد الاحترام الكامل لهذا المبدأ الأساسي شرطا ضروريا لنجاح أية مفاوضات لنزع السلاح •

ونحن ، اذ نعترف بالصفة الأولية والأساسية التي تتسم بها المشاكل التي برزت طووال سنوات عديدة في قرارات الأمم المتحدة والمتعلقة بتلك المسألة الطاغية وهي القضاء على تهديد الحرب ، وكبح أشد الوسائل الحربية فتكا والحد منها ، لا يمكننا أن نقصر في معالجة بعض القضايا التي قد تكون أقل أهمية وطموحا ، الا انها تقربنا من هدفنا النهائي وهو نزع السلاح العام والكامل • وترى بولندا أنه لا بد ، بل ومن الضروري القيام بجهود على نطاق واسع وشامل ، تتعاون فيها جميع الدول بغية القضاء على مصادر التوتر والنزاع ، وهو ، كما نعرف جميعا ، الشرط الأول لاحتراز تقدم حقيقي في مفاوضات نزع السلاح •

وتحتوى المقترحات التي تقدمت بها الدول الأعضاء في معاهدة وارسو ، ونذكر على سبيل المثال اعلان موسكو لعام ١٩٧٨ ، أو الوثائق الشهيرة التي صدرت عن اجتماعات وزراء خارجية الدول الأعضاء في حلف وارسو العام الماضي ، على برنامج واسع يتناسب تماما مع متطلبات وتطلعات المجتمع الدولي . ولست بحاجة الى أن أبرز أن هذه المبادرات تلي بقدر كبير متطلبات كل من الدول الغربية والدول غير المنحازة والدول المحايدة في أوروبا وفي العالم كله .

ويرى الوفد البولندي أن أى برنامج واقعي وعملي لنزع السلاح ، وفي الواقع أية مقترحات لنزع السلاح ، يجب أن تولي الاعتبار اللازم لمبادئ التساوى في السيادة بين الدول وتوازن الحقوق والواجبات وأخيرا ، وليس آخرا ، أمن غير منقوص لكافة الأطراف . وينطوى الالتزام الكامل بهذه المبادئ ، بالطبع ، على امتناع الدول عن السعي الى اكتساب مزايا عسكرية فردية .

وينبغي أن يركز أى برنامج شامل لنزع السلاح على تحقيق المبادئ الأساسية التي ينبغي أن يكون أهمها ، حسب رأينا ، بذل الجهود من أجل منع خطر نشوب حرب نووية والقضاء عليه . ويمكن تحقيق هذه الغاية بالحد الفعلي من مخزون كافة أنواع الأسلحة النووية وخفضه تدريجيا . ويوجد بين أيدينا اقتراح مناسب بهذا الخصوص ، سوف أشير اليه لاحقا . والنقطة الأساسية هي أن نظهر ارادة كافية لكي تجرى مفاوضات واقعية بهذا الخصوص . ويمكن تسهيل تحقيق تقدم ملموس وأساسي في هذا المجال بالذات باتخاذ اجراء مبكر لتجميد سباق التسلح المتصاعد ، ولا سيما في مجال أسلحة التدمير الشامل التي تشكل أكبر خطر في الوقت الحاضر . ويشكل هذا التجميد ، في الواقع ، أساسا متينا ودائما لاجراء مفاوضات في هذا المجال بالذات وكذلك لاجراء أية مفاوضات أخرى .

ويجب ألا يخرب عن بالنا أنه لا ينبغي النظر الى أى برنامج لنزع السلاح ، مهما كان شاملا ، على أنه قائم من فراغ ومنفصل عن حقائق العالم الحالي . ويتعين بالتالي السعي الى تحقيقه بشكل مبكر عن طريق بذل جهود متضافرة واتخاذ قرارات على أصعدة الحكومات والمجالس النيابية والمنظمات الدولية بغية تعزيز الاقتناع بأنه لا يوجد في الواقع في هذا العصر النووي بديل معقول لنزع السلاح لتحقيق التعايش السلمي .

ولا يمكن السماح للمنافع الذاتية أو الأهداف الفورية بأن تحجب الرؤية البعيدة للأُمور المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين . فمن الضروري أن نسعى الى وضع برنامج لنزع السلاح قادر تماما على خلق ظروف ملائمة أمام الأجيال القادمة لكي تعيش وتعمل في سلام ، ويجب ألا نتجاهل عندئذ أو نرفض بذل المساعي من أجل تأمين الهياكل الأساسية للسلم ، على الصعيدين السياسي والنفسي . وقد كان القصد من اعلان الأمم المتحدة بشأن اعداد المجتمعات للحياة في سلام ، والذي تقدمت به بولندا عام ١٩٧٨ ، هو تحقيق هذا الهدف بالذات . وتتمثل القضية الأساسية في ارساء أساس دائم للتعايش السلمي بين الدول عن طريق بذل الجهود من أجل وضع ضمانات قانونية وسياسية ملزمة تحقق أمنا متساويا لكافة الدول ، وعن طريق تعميم مبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد بذلك ، وعن طريق مزيد من تطبيع العلاقات المتبادلة بين الدول ، وعن طريق نشر الثقة المتبادلة بين الدول باللجوء الى اضعاف العامل العسكري بشكل تدريجي ومستمر في سياسات الدول ، وعن طريق القضاء على كافة أشكال العوائق الناجمة عن الانقسام الى تجمعات سياسية - عسكرية متجابهة ، وعن طريق القضاء على كافة أنواع الأذى وعدم التسامح ، الخ . . . .

وينبغي أن يكون التنفيذ الكامل والصحيح للاعلان الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والثلاثين دون معارضة أى صوت ، ونشر المعلومات عن سباق التسلح المتزايد والمتسارع وما ينطوى عليه من اهدار للموارد المادية والفكرية والروحية الذى يضر بمكانيات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للدول ، من بين العوامل الرئيسية التي تشجع وتسهل اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالحد من القوة العسكرية للدول وخفضها • وينبغي أن يتطور تعليم الأجيال الناشئة في جو سلمي والحاجة الى تعزيز علاقات الصداقة بين كافة الأمم والشعوب ، ليتحول السى معيار للعلاقات الدولية يكون ملزما على نطاق شامل • وسوف يكون في ذلك أقوى تأكيد لحق الأفراد غير القابل للتصرف ، في العيش والعمل في سلام •

وعندما تقدمنا بمشروع الاعلان كنا نسترشد بالفكرة القائلة بأنه " بما أن الحروب تبدأ في عقول الرجال فانه يجب بناء الدفاع عن السلم في نفس هذه العقول " • ونتيجة لذلك فانه من المرغوب أن تقوم الدول بتشجيع اكتساب معرفة أوسع بالعوامل الحقيقية التي تحدد في حياة الانسان في سلام • ويشعر الوفد البولندي أنه ينبغي اتخاذ بعض الاجراءات لتشجيع قيام تعاون وتبادل أوثق بين مؤسسات أبحاث السلم وكذلك بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تتابع باهتمام شديد واخلاص صادق التطورات المتعلقة بأمر السلم ونزع السلاح • ويجب أن تسعى هذه الجهود المتضافرة قبل كل شيء الى جعل المجتمعات تعرف وتفهم بشكل أفضل حقائق وآليات سباق التسلح والجهود التي تبذل لكبح هذا السباق • وبما كان الشعوب والمجتمعات ، في الواقع، أن تتوصل الى ادراك ارتباطها المباشر باستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأهدافها البعيدة المدى ، في كافة الدول •

ويرى وفدى أن احدى الطرق التي تساعد على خلق بيئة تؤدي الى تنفيذ برنامج واقعي وعلمي لنزع السلاح ، هي أن تقوم الأمم المتحدة بتوفير جهاز نوعي مخصص يجتذب اليه المهتمين الخلاقة ، كالكتاب والفنانين ومنتجي الصور المتحركة ويشجعهم على التعاون في مجال نزع السلاح • فبما كان الأعمال الفنية التي يقوم بها هؤلاء أن تغرس في عقول الجماهير أينما كانوا الثل العليا المتعلقة بالحياة السلمية ونزع السلاح والتعاون الودى بين الأمم •

وقد وضعت بولندا ، بوصفها صاحبة فكرة اعلان الأمم المتحدة بشأن اعداد المجتمعات للحياة في سلام ، برنامجا واسع المدى من التدابير التي من شأنها تحويل توصيات هذا الاعلان الى عمل فعلي • وتحقيقا لهذه الغاية أسندت الى وسائل الاعلام والفنانين والمناهج المدرسية أدوارا مخططة بعناية • وينتظر نتيجة لذلك أن يحل محل الشعور المألوف بعجز الانسان تجاه الأحداث التي تبدو خارجة عن سلطته ، اعتقاد جازم بأن الأفراد قادرين في الواقع على التحكم في مستقبلهم والعمل في سلام ، شريطة أن يتفهموا تماما ما يعملون من أجله •

ويتعين علينا ، ونحن نسعى الى وضع برنامج شامل لنزع السلاح ، أن نفكر في العمل على خلق أفضل الظروف ، وأولها الظروف السياسية ، التي تؤدي الى تنفيذ هذا البرنامج • وفي هذا السياق ، يشعر وفدى بقوة بأنه ، نظرا لتوازن القوى الحالي في العالم ، ينبغي ايلاء أهمية كبرى لطبيعة العلاقات المتبادلة بين القوى الكبرى التي تقع على عاتقها أكبر مسؤولية لضمان الأمن الدولي والسلم في العالم • وفي رأينا أن التطورات الدولية الايجابية التي حدثت خلال العقد الماضي تؤيد هذا البيان • ولكن اذا سمحنا الآن لهذه المنجزات الايجابية بأن تتقلص ، فانه يمكن القول بأنه سوف يتعذر تحقيق تقدم ملموس في مجال وقف سباق التسلح أو نزع السلاح الفعلي •

وتتعلق احتمالات تشجيع الانفراج السياسي بوصفه عملية شاملة وغير قابلة للانعكاس بإمكانية دعمه فعلا بانفراج في المجال العسكري يتناسب معه • وهذا يفسر الى حد كبير اياما الحكومة البولندية أهمية قصوى لمفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ، وحشها على اتخاذ اجراءات مبكرة للتصديق على الجولة الثانية من اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، لأنه اذا وضعت هذه الاتفاقية موضع التنفيذ فسوف تمهد السبيل ، من بين جملة أمور ، على متابعة محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية مقدمة بذلك أفضل ضمان لخفض خطر نشوب نزاع نووي وبذلك تخلق ظروفًا خارجية أفضل لمتابعة الجهود الرامية الى نزع السلاح في المحافل الأخرى ، بما فيها لجنة نزع السلاح •

ان استحالة الفصل بين السلم ونزع السلاح ، والارتباط الواضح المتبادل بين كافة الجهود الرامية الى نزع السلاح بغض النظر عن المحفل الذي تبذل فيه ، يجعلان من الضروري لنا ، نحن المجتمعين في هذه الهيئة التفاوضية من أجل نزع السلاح ، أن نستفيد من كافة الامكانيات المتاحة لوضع اتفاقيات محددة في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح •

ومن دواعي الأسف ، في الواقع ، أنه بالرغم من وجود مثل هذا الجهاز المناسب الذي يتمثل في لجنة نزع السلاح ، مازلنا مترددين في استعمال امكانياته بشكل سريع وفعال • ويبدو أننا نقبل هذا الوضع الذي أصبحت فيه اللجنة عاجزة عن اطلاق مفاوضات فعلية وبناءة تتعلق بشكل خاص بتلك المجالات التي نتفق جميعا على أنها أصبحت مهيأة للحل •

ويرى وفدي أنه من المؤسف بشكل خاص عدم الالتزام بالنظام الداخلي للجنة بشكل دقيق من أجل التوصل الى حلول مبكرة للمسائل التنظيمية المتعلقة مما أدى الى ضياع كثير من الوقت على حساب انجاز مهماتنا الأساسية بسرعة ونجاح •

وفي النهاية ، أود أن أشير الى الاقتراحات التي قدمها في هذه الجلسة وفي جلسات سابقة ، مثلا هولندا وكندا المرموقين ، السفير فاين والسفير ماكفيل • ووفدي مستعد ككل الاستعداد للعمل بهذه الاقتراحات ودراسة طلبات الدول غير الأعضاء للمشاركة في أعمالنا كل على حدة • ونأمل نتيجة لذلك أن تتخذ اللجنة في كل حالة ، قرارا مناسباً يتمشى مع النظام الداخلي ومع طبيعة الطلب المعني •

السيد دي لاغورس (فرنسا) : لن أقول سوى بضع كلمات مشيرة الى الأقوال التي سمعناها من بعض الوفود والتي تعكس خيبة أمل لها ما يبررها فيما يتعلق بنتائج أعمالنا ولا سيما أمام الطريق المسدود الذي نأسف له جميعا ، والذي انتهت اليه مسألة مشاركة الدول غير الأعضاء ، ويشترك الوفد الفرنسي في مشاعر القلق ، وقد أعرب بالفعل خلال جلستنا المعقودة يوم ١٨ آذار/ مارس ، عن آرائه بشأن الأزمة التي واجهتها اللجنة • وليس للوفد الفرنسي أي دور في ظهور هذا الوضع واستمراره وليس في نيته اتخاذ موقف حيال الخلاف الذي نشأ عنه هذا الوضع • ونحن نأسف بشدة للتأخير في اعداد الردود التي يجب على اللجنة أن تقدمها بشأن الطلبات التي رفعت اليها ، ونحن نريد أن نقول ، في المحضر الرسمي للجنة ، اننا نرجو أن تتم دراسة هذه الطلبات دون مزيد من التأخير • ونحن على استعداد ، من جانبنا ، لأن نلبي هذه الطلبات •

السيد مورينو (إيطاليا) : أود أن أبدى اعتذاري لأخذ الكلمة مرة ثانية في هذا الاجتماع • ولكني أريد الانضمام الى بعض المتحدثين الذين سبقوني ، في تسجيل وجهات نظر وفدى فيما يتعلق بمشاركة بعض الدول غير الأعضاء في اللجنة في دراسة القضايا التي توليها اهتمامات خاصة • وأود أن أبين أن الوفد الايطالي لا يوافق على وصف الوضع في اللجنة بالشكل الذي ورد في الوثيقة CD/83 التي تقدمت بها مجموعة من الدول الاشتراكية ، والتي عممت هذا اليوم • فقد سبق لإيطاليا أن طلبت من اللجنة ألا تمنع الدول التي يمكنها تقديم مساهمة فعالة وحقيقية تخدم أعمالنا ، من المشاركة في اجتماعات رسمية وغير رسمية طبقا للشروط الواردة في نظامنا الداخلي •

ولقد تلقينا مزيدا من الطلبات التي تستحق في رأينا ردا ايجابيا عندما نقوم بدراستها دراسة موضوعية • ونلاحظ بينها طلبات من بعض الدول الغربية التي تبدو ، نظرا لتجربتها وخبرتها ومساهماتها الايجابية في السابق ، مؤهلة بشكل خاص للمشاركة في أعمال اللجنة بشأن الأسلحة الكيميائية •

ولهذا لا نرى سببا لتأجيل دعوة الدول التي سبق أن تقدمت بطلباتها ، كما أننا على استعداد لقبول مشاريع المقررات التي تقدمت بها • أما فيما يتعلق بالاجراء الواجب اتباعه ، فليست لدينا أية نصيحة خاصة • ولكننا واثقون من حكمتكم يا سيادة الرئيس ومن حكمة السفير جايبال الذي كان دائما عونا للجنة في القضايا الحساسة ، وكل ما نطلبه هو تطبيق صحيح ومنصف للنظام الداخلي •

الرئيس (تحدث بالصينية) (ترجمة عن الانكليزية) : اذا لم يرغب أى وفد آخر في أخذ الكلمة فإني أعترم الادلاء بهذا البيان •

زملائي المندوبين ، لما كانت هذه هي المناسبة الأخيرة التي أترأس فيها جلسة عامة للجنة ، فإني أود أن أنتهز هذه الفرصة ، بصفتي رئيسا ، لأجرى تقييما لعملنا خلال شهر آذار/ مارس • فعندما بدأ هذا الشهر لم تكن قد توصلنا الى توافق آراء بشأن مسألة انشاء أفرقة عاملة مخصصة بموجب أربعة بنود • أى (١) ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، (٢) برنامج شامل لنزع السلاح ، (٣) حظر للأسلحة الكيميائية ، (٤) اتفاقية لحظر الأسلحة الاشعاعية •

الا أن اللجنة تمكنت ، خلال الجزء الأول من الشهر ، من اتخاذ قرار بانشاء الأفرقة العاملة الأربعة هذه وأقرت في ذات الوقت ولايات هذه الأفرقة • ولقد رحب عدد من الأعضاء بهذا الانجاز بصفته حدثا بارزا في عملنا • والأمر متروك الآن للجنة للوصول الى اتفاق بشأن اختيار أربعة رؤساء للأفرقة الأربعة • وفي رأيي أن هذه ليست مهمة عسيرة • ويبدو من اتصالاتي مع الوفود المختلفة أنه ينبغي حل هذه المشكلة الخاصة قريبا جدا عن طريق النوايا الطيبة والمجاملة المتبادلة بين الأطراف المهتمة مع مراعاة أن رئاسة اللجان ستكون لهذه السنة وأنه يمكن لمن يرغب من البلدان أن تشغل منصب الرئاسة في السنة القادمة أو حتى بعد ذلك نظرا لأن بعض المفاوضات ستستغرق بضع سنوات •

ولست بحاجة الى أن أذكر أعضاء اللجنة بأن قرارنا بانشاء أربعة أفرقة عاملة هو أمر معروف للجميع الآن ، ولهذا فان المجتمع الدولي يتوقع أن نرشح الرؤساء الأربعة في الحال ونبدأ عملية المفاوضات قبل نهاية دورتنا الحالية حيث ان اخفاقنا في ذلك سوف يشير تعليقات معاكسة من جهات

عديدة بما في ذلك هيئة نزع السلاح التي ستجتمع في نيويورك في أيار/ مايو من هذه السنة • ولقد بذلت وأعضاء آخرون جهوداً للوصول الى اتفاق بشأن الرؤساء الأربعة ولكن للأسف ، لم يكن كل واحد مستعداً تماماً للمشاركة في عملية توافق للآراء •

وئمة مشكلة أخرى لم تحل ، وهي مشاركة دول غير أعضاء في مناقشاتنا • وينص نظامنا الداخلي على هذا الأمر ويحدد كذلك مدى وكيفية مشاركة الدول غير الأعضاء في اللجنة • وأمامنا الآن ستة طلبات من ست دول غير أعضاء • وكان من نتائج عجزنا حتى الآن عن اتخاذ قرارات بشأن هذه المسألة أن تعرضنا للنقد من بعض الأعضاء الذين يبدوا أنهم يشعرون بأن هناك أعضاء معينين يتحملون مسؤولية ذلك • وأرى من واجبي توضيح الحقائق بايجاز فيما يتعلق بنظرنا في هذه المسألة •

واستناداً الى محاضرتنا ، فقد تلقى سلفي ، السيد ماكفيل سفير كندا ، الطلب الأول من فنلندا المؤرخ في ٢١ شباط/ فبراير وذلك في اليوم الثاني أي في ٢٢ شباط / فبراير الذي صادف يوم الجمعة • وأستلمته الأمانة يوم الاثنين ٢٥ شباط/ فبراير وأصدرته كوثيقة رسمية في ٢٧ شباط/ فبراير وتم استلام الطلب الثاني المؤرخ ٢٥ شباط / فبراير من فييت نام في اليوم نفسه ، وصدر كوثيقة رسمية في ٢٧ شباط / فبراير •

وأعلن الرئيس عن وصول هذين الطلبين في جلسة غير رسمية بتاريخ ٢٧ شباط/ فبراير ثم رفعهما للمناقشة في ٢٨ شباط / فبراير عندما اقترح مشروع صياغتين بالموافقة على الطلبين • ولم تكن المناقشات التي أعقبت ذلك حاسمة لأن الآراء كانت منقسمة بشأن مدى مشاركة غير الأعضاء في هيئات فرعية • وقد طفت هذه الخلافات ببعض الشيء على القضية ، وبما أنه لم يكن قد تم بعد انشاء هيئات فرعية فقد أرجئت المسألة الى جلسة أخرى •

وفي جلستنا العامة الأولى في الرابع من آذار/ مارس ، لاحظت أن أول خطوة في العمل كما وافقت على ذلك اللجنة بتاريخ ٢٩ شباط/ فبراير هي تكريس الاسبوع الواقع بين ٣-٧ آذار / مارس للمسائل المتعلقة بانشاء أفرقة عاملة مخصصة وبرنامج العمل بالاضافة الى بندين موضوعيين هامين مدرجين بجدول الأعمال • وقدم الرئيس ورقة العمل رقم ٦ بشأن مشروع برنامج العمل في جلسة غير رسمية عقدت في ٧ آذار/ مارس وفقاً لاحكام النظام الداخلي ذات الصلة • ونظرت اللجنة كذلك في تلك الجلسة غير الرسمية في ٧ آذار / مارس ، بناءً على اقتراح الرئيس في جلستنا العامة في ٦ آذار/ مارس ، في مسألة الطلبات التي تقدمت بها دول غير أعضاء للمشاركة في مناقشاتنا • وفي ذلك الوقت ، ورد طلبان آخران من الدانمرك واسبانيا • واقترح الرئيس أنه يمكن ، في الوقت الراهن ، ارجاء مناقشة مسألة المشاركة في هيئات فرعية وأنه يتعين على اللجنة الموافقة على طلبات الدول الأربع غير الأعضاء أي الدانمرك وفنلندا بموجب المادتين ٣٣ و ٣٥ واسبانيا وفييت نام بموجب المادتين ٣٤ و ٣٥ • وقد اقترح الرئيس مشاريع مقررات • وكانت هذه هي الفرصة الثانية التي أتاحت للجنة للموافقة على الطلبات ، وكانت الفرصة الأولى بتاريخ ٢٨ شباط / فبراير • الا أن مشاريع المقررات المقترحة لم تكن مقبولة كلية لدى جميع الأعضاء ، ولهذا عرض الرئيس اعادة صياغتها • وعلاوة على ذلك أثار بعض الأعضاء الشكوك بخصوص الدرجة المسموح بها لمشاركة دول غير أعضاء في أفرقة عاملة ، وكان هذا الأمر بحاجة الى ايضاح •

والتقت اللجنة للمرة الثالثة في ١٢ آذار/ مارس في اجتماع غير رسمي لاستئناف النظر في هذه المسألة • وفي ذلك الوقت ورد طلب آخر من النمسا واقترح الرئيس مشاريع مقررات خصمة توافق

على الطلبات الخمسة • أما فيما يتعلق بالشكوك التي أعرب عنها بعض الأعضاء ، فقد أوضح الرئيس أنه لا يمكن أن تكون مشاركة دول غير أعضاء في هيئات فرعية الى مدى أكبر وأبعد مما يسمح به النظام الداخلي في الجلسات العامة للجنة • وبعد ما أخضعت مشاريع المقررات التي اقترحها الرئيس لعملية توحيد الردود ووافق الرئيس على وضع صيغ منقحة •

واجتمعت اللجنة ثانية وللمرة الرابعة يوم الاثنين ١٧ آذار / مارس واذ ذاك أشار الرئيس الى طلب سادس مؤرخ في ١٣ آذار / مارس ورد من كمبوتشيا الديمقراطية • وطرح الرئيس أمام اللجنة ستة مشاريع مقررات تم توحيدها الى أقصى حد ممكن والتمس رأى اللجنة في كيفية معالجتها وهل يتعين معالجتها واحدا تلو الآخر أم كلها معا • ولم تكن المناقشة التي تلت ذلك والتي استؤنفت في اليوم التالي أى في ١٨ آذار / مارس مناقشة حاسمة وما زالت كذلك حتى اليوم •

ومن الجلي أن هناك اختلافا أساسيا في الرأى بشأن هذه المسألة • فبعض الأعضاء يعتبر أن حق الدول غير الأعضاء في المشاركة في مناقشاتنا ، طبقا للنظام الداخلي ، هو مسألة مبدأ ، مع الأخذ في الاعتبار أن عملنا يهم جميع الدول بصفة عامة ولهذا يشعرون بأنه يتعين على اللجنة أن توافق على الطلبات التي وردت من دول غير أعضاء بوصفها مسألة طبيعية ودون أى تمييز • وبعبارة أخرى ، يرى هؤلاء الأعضاء أنه اذا رفض أى طلب لأى سبب من الأسباب فقد تترتب على رفضه مضاعفات عامة •

وعلى العكس من ذلك ، هناك أعضاء آخرون يرون أنه يتعين النظر في كل طلب بالمشاركة تتقدم به دول غير أعضاء على أساس موضوعي وفقا للنظام الداخلي وأنه من غير اللائق اخضاع امكانية قبول معظم الطلبات لامكانية عدم قبول بعضها • وهم يعارضون ما يعتبرونه " صفقة شاملة " عند النظر في طلبات المشاركة التي يتقدم بها غير الأعضاء •

هذان هما الاختلافان الجوهريان فيما يتعلق بمعالجة هذه المسألة ومن الخطأ اعتبارهما من الاختلافات المصطنعة • ولقد بذلت جهود من قبلي ومن قبل أعضاء آخرين للتشاور معا بشأن هذه المسألة الا أنه لا توجد حتى الآن أية دلائل على حدوث توافق آراء • وأمل أن يتم حل هذه القضية بأسلوب يتفق مع نص وروح الفقرة ١٢٠ (ج) من الوثيقة الختامية للسدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح • ولقد حاولت أن أعرض الحقائق المتعلقة بنظر لجننتنا في هذه المسألة • وهذه الحقائق تتكلم عن نفسها ويتعين علينا الآن التركيز على مناهج بناءة من أجل التوصل الى توافق في الآراء •

وأخيرا ، اسمحوا لي أن أضيف أنه باستثناء المسألتين المعلقتين اللتين أشرت اليهما ، حققت اللجنة بعض الانجازات الايجابية خلال هذا الشهر • فقد اعتمدت برنامج عملها ، وأنشأت أربعة أفرقة عاملة وبدأت النظر في بندين موضوعيين هامين • ولقد سبق وأجرينا مناقشات بشأن مسألة الحظر الشامل للتجارب النووية ونتوقع أن نعود اليها في الشهر القادم حينما نتلقى تقرير الأمين العام • ونقترب الآن من نهاية مناقشتنا بشأن برنامج شامل لنزع السلاح • وتعد هذه المسائل من العناصر الايجابية في عملنا خلال شهر آذار / مارس • وأشعر بالثقة بأننا سنحقق ما هو أكثر من ذلك في غضون الشهر القادم •

وفي الختام ، أود أن أسجل تقديري العميق لما لقيته من تعاون ومساعدة ونصح من جانب جميع زملائنا • ويني أن انجازات اللجنة خلال شهر آذار / مارس هي نتيجة جهود مشتركة بذلها جميع الأعضاء للتغلب على خلافاتهم • وأود أن أعرب عن بالغ امتناني لجميع الأعضاء

على ما أبدوه من تفهم نحوى • كما أود أن أعرب عن امتناني لممثل الأمين العام ، السفير جاييال أمين اللجنة على المساعدة والنصح اللذين قدمهما الى الرئيس • ويتعين عليّ كذلك أن أقدم شكرى لموظفي الأمانة بما في ذلك المترجمين التحريريين والمترجمين الشفويين ، فقد قدموا لنا في هذا الشهر عملا كبيرا جدا •

وأشعر أنه يمكن حل جميع المسائل المطروحة أمام اللجنة اذا بدا تسامح متبادل فسي المواقف المختلفة والتزام عام بمنهج بناء ايجابي لتحقيق توافق في الآراء • وأتمنى لخفي كل توفيق في تنفيذه لواجباته • وأنا متأكد أنه سيتلقى منا جميعا ما يحتاجه رئيس اللجنة من دعم •

السيد فونسيكا (سرى لانكا) : اعتاد وفدى ، على ما يبدو ، أن يأخذ الكلمة بعد الساعة الواحدة بقليل ، ولكن رغم تأخر الوقت ، ونظرا لأن جلسة اليوم هي آخر جلسة عامة في شهر آذار / مارس ، فقد يكون من المفيد ومن المرغوب فيه أن أتكلم قليلا عن الوضع العام •

لقد استمعت بانتباه شديد الى البيان الذى أدليتم به والذي كان ، حسب وصفكم ، تقييما للأعمال التي أنجزتها اللجنة خلال شهر آذار / مارس • كما تابع وفدى كذلك بنفس الانتباه الحقائق التي أشرت اليها في البيان الذى أدليتم به لتوكم ، والمتعلقة بمسألة مشاركة بعض الدول غير الأعضاء في أعمال اللجنة • ويرحب وفدى بملاحظاتكم وبتقييمكم للأعمال وببيناكم الواقعي بشأن مسألة مشاركة الدول غير الأعضاء •

ويعتقد وفدى كذلك أن الخطاب الذى أدليتم به اليوم بحكم وظيفتكم كرئيس لهذه اللجنة ، وهي وظيفة مستمرة ، يعبر عن تفكير جميع أعضاء هذه اللجنة • وقد سبق لوفدى أن بين أن رئيس اللجنة لا يستطيع أن يحقق أكثر مما يسمح به أعضاؤها ولا أن يتقدم بخطوات أسرع مما يسمحون به • وقد استمعنا من وقت لآخر ، كما استمعنا اليوم أيضا ، الى آراء تقول ان المهمة الأولية لهذه اللجنة هي اجراء المفاوضات ، كما ظهرت آراء أخرى تخالف ذلك في بعض الأحيان • ولست أبالغ عندما أقول ان وفدى قد وجد بعض العزاء والطمأنينة لدى سماعه بعض الملاحظات التي أباها مثل المكسيك المرموق في مناسبة اجتماعية خارج اطار اللجنة • فقد تكلم عن توافق الآراء الذى تم التوصل اليه والذي أشرت اليه بدورك منذ لحظة ، بشأن تشكيل أربعة أفرقة عاملة ، ووصفه بأنه حدث تاريخي • وعندما يصدر مثل هذا الوصف عن سفير ظل مرتبطا بأعمال هذه اللجنة وسابقتها لفترة طويلة ، فاني أعتقد أنه ينبغي أن نعطي قيمة الحقيقية وأن نعتبره تقييما ثمينا للأعمال التي استطعنا إنجازها خلال هذا الشهر •

اننا نعقد اليوم يا سيادة الرئيس آخر جلسة عامة تحت رئاستكم ، وقد شغلتم هذا المنصب بعد شهر من شغل مقعدكم في اللجنة • ولم تكن هذه المسؤولية سهلة كما كان هذا الشهر صعبا • ولكن بالرغم من ذلك فاني أعتقد أنني أعبر عن شعور الجميع عندما أقول انكم أدركتم مناقشاتنا بحذر وتفهم وطبقا لأفضل التقاليد التي وضعها من سبقوكم في هذا المنصب • وانني لأشركم بالنيابة عن وفدى وأتمنى لكم عطلة سعيدة في نهاية الاسبوع •

الرئيس : أشكر ممثل سرى لانكا الموقر على بيانه ، وعلى الكلمات الرقيقة والودية التي وجهها اليّ •



السيد عمران الشافعي ( مصر ) ( تحدث بالعربية ) ( ترجمة عن الانكليزية ) : لقد استمع وفدى باهتمام كبير الى تقييمكم لعمل لجنتنا أثناء الشهرين الأخيرين • وأود أن أشير الى أن قيام رئيس اللجنة بتقييم عمل اللجنة خلال رئاسته يعد مبادرة تستحق الترحيب • ان مسؤولية رئيس أية لجنة كبيرة ومهمة بسبب المركز الذي يشغله ، ولهذا فان تقييمه يعبر بشكل خاص عن القضايا المطروحة •

وعلى مدى السنوات الطوال التي تمكنت خلالها من متابعة عمل هذه اللجنة واللجنة التي سبقتها ، كان من بين المهام الصعبة ان لم يكن أصعبها التوصل الى اتفاق فيما بيننا على تقييم مشترك • ولن أذكر أي مثال على الصعوبات التي واجهتنا في الماضي عند محاولة القيام بهذه المهمة والتي اضطرنا بسببها الى ترك مثل هذه الممارسة في بعض الأحيان • ولهذا أعتقد أن أية محاولة من جانب وفد ما أو مجموعة من الوفود لتقييم عملنا يتعين القيام بها بحرص وعناية كبيرين • وعند قيامنا بذلك ، علينا أن نتجنب قدر الامكان توجيه أي اتهام أو لوم الى الآخرين ، تبريرا لعجزنا عن تحقيق النتائج التي كنا نرغب فيها •

وخلال الشهرين الأخيرين اللذين ترأستم فيهما أنتم وسلفكم ، مثل كندا الموقر، أعمال لجنتنا ، ودون أن أحاول اجراء أي تقييم ، أود أن أقول ان توافق الآراء الذي تم التوصل اليه بشأن انشاء أربعة أفرقة عاملة بخية التفاوض بشأن المسائل ذات الأولوية في جدول أعمالنا أو تحديد عناصر المفاوضات لم يكن انجازا مهما فحسب ، بل نجاحا هاما يعزى الفضل فيه الى لجنتنا واليكم أولا وقبل كل شيء •

وكانت هناك بالفعل صعوبات أعاققت الاتفاق بشأن مسائل أخرى ، غير أن وفدى يرغب في أن يشرككم مجددا لأنكم استرعيتم انتباهنا للحقائق الكامنة وراء هذه الصعوبات • وأود أن أختتم بالقول بأن وفدى يأمل ألا تدوم مثل هذه الصعوبات •  
الرئيس : أشكر ممثل مصر على كلماته الودية التي وجهها الي •

والآن اذا لم يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة فاني أود أن أعلن أن الجلسة العامة القادمة للجنة ستعقد يوم الثلاثاء ١ نيسان / أبريل الساعة ١٠/٣ • وفي تلك المناسبة ستشرع اللجنة في النظر في البند ٥ من جدول أعمالها وهو بعنوان " الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة ، والأسلحة الاشعاعية " •

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠